

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم الاقتصاد والتعاون الدولي

رسالة ماجستير بعنوان:

" واقع الأمن الغذائي في الأردن "

FOOD SECURITY STATUS IN JORDAN

إعداد الطالبة:

رنيم زياد أحمد جوايرة

١٢٢٠٥٢٠١٠

إشراف الدكتور:

تركي محمد الفواز

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد والتعاون الدولي

جامعة آل البيت

٢٠١٥

تفويض

أنا الطالبة رنيم زياد أحمد جوابرة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم، حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٥

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالبة: رنيم زياد أحمد جوايرة، الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥٢٠١٠

التخصص: الاقتصاد والتعاون الدولي الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

"واقع الأمن الغذائي في الاردن"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة:..... التاريخ / / ٢٠١٥

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة

"واقع الأمن الغذائي في الاردن"

Food security status in jordan

وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٥/١٢/١٦

إعداد

رنيم زياد أحمد جوابرة

المشرف

الدكتور تركي مجرم الفواز

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....	المشرف	الدكتور تركي مجرم الفواز (رئيساً)
.....	عضواً	الأستاذ الدكتور سعود الطيب
.....	عضواً	الدكتور علي مصطفى القضاة
.....	عضواً	الدكتور أحمد العساف

الإهداء

إلى من تعلمت منه السعي الدائم للعلم والمجد إلى الذي يسعى لي تقدم لي الأفضل والاحسن إلى الذي وثق بي

وعلمني معنى الحياة واعطاني أفضل ما لديه إلى والدي أطل الله عمره

إلى منبع الدفء والحنان الذي لا ينضب إلى القلب الذي سكب حنانه في قلبي إلى التي اضاءت لي شموع العلم

والمعرفة إلى الغالية أممي

إلى ذخري وسندي في الحياة إلى إطلالة الخير والفرح

إلى أشقائي وشقيقاتي

إلى من وقفن بجانبني في اصعب المواقف إلى اللاتي شجعني وكان حبهن مصدر قوتي

إلى صديقاتي

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار .. جامعة آل البيت

أهدي هذا البحث

اللهم تقبل مني ما تحب وترضى

رنيم زياد جوابرة

الشكر والتقدير

بعد أن تم هذا العمل بحمد الله وشكره لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي ومثلي الأعلى الدكتور تركي الفوز وأساتذتي في كلية العلوم الإدارية والمالية، وأشكرهم على صبرهم وتحملهم خلال إعداد هذه الدراسة الذين لم يوفروا جهداً إلا وأسعفوني فيه والذين لم يخلوا علي يوماً بوقتهم وإرشادهم طوال فترة إشرافهم على هذه الدراسة، حفظهم الله .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد في جامعة آل البيت .

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر إلى رفاق الدرب أصدقائي وزملائي .

الباحثة

رنيم زياد جوابرة

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
ب	التفويض
ت	الاقرار
ث	قرار اللجنة
ج	الإهداء
ح	الشكر والتقدير
ز	الملخص باللغة العربية
س	الملخص باللغة الانجليزية
الفصل الأول: الاطار العام للدراسة والدراسات السابقة	
٢	المقدمة ١-١
٥	أهمية الدراسة ٢-١
٥	مشكلة الدراسة ٣-١
٦	أهداف الدراسة ٤-١
٦	منهجية الدراسة ٥-١
٨	حدود الدراسة ٦-١
٨	التعريفات الإجرائية ٧-١
٩	الدراسات السابقة ٨-١
الفصل الثاني: الاطار النظري للدراسة	
١٨	الأمن الغذائي ١-٢
١٩	تعريف الأمن الغذائي ١-١-٢
٢٠	مستويات الامن الغذائي ومكوناته ٢-١-٢
٢١	انعدام الامن الغذائي وابعاده ٣-١-٢
٢٣	أهداف سياسة الامن الغذائي العربي ودواعي الاهتمام به ٤-١-٢
٢٣	مقومات الامن الغذائي العربي وآثار انعدامه ٥-١-٢
٢٤	درجات الامن الغذائي ٦-١-٢

٢٥	واقع الامن الغذائي العربي ومستقبله	٧-١-٢
٢٦	الازمة الغذائية والعجز الغذائي في الوطن العربي	٨-١-٢
٢٩	السياسات الزراعية وأثرها في الامن الغذائي	٩-١-٢
٣٠	مؤشرات الانتاجية الغذائية العربية	١٠-١-٢
٣٣	الامن الغذائي والنمو الاقتصادي	١١-١-٢
٣٣	النتائج والابعاد الاقتصادية لفقدان الامن الغذائي	١٢-١-٢
٣٥	الاستراتيجية العربية اللازمة لتحقيق الامن الغذائي	١٣-١-٢
٣٧	أهداف استراتيجية التنمية الزراعية العربية	١٤-١-٢
٣٩	المبحث الثاني: الفجوة الغذائية	٢-٢
٣٩	مفهوم الفجوة الغذائية	١-٢-٢
٣٩	أسباب الفجوة الغذائية	٢-٢-٢
٤١	العوامل المؤثرة في الفجوة الغذائية	٣-٢-٢
٤١	طرق قياس الفجوة الغذائية	٤-٢-٢
٤١	العوامل التي ترتبط بها الفجوة الغذائية في الوطن العربي	٥-٢-٢
٤٣	دور السياسات العامة في الوطن العربي في زيادة الفجوة الغذائية العربية	٦-٢-٢
٤٤	المقترحات للحد من تفاقم الفجوة الغذائية	٧-٢-٢
٤٦	المبحث الثالث: التبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي في الوطن العربي	٣-٢
٤٦	عوامل الوصول الى الاكتفاء الذاتي	١-٣-٢
٤٧	أنواع الاكتفاء الذاتي	٢-٣-٢
٤٨	التبعية الغذائية	٣-٣-٢
٤٩	أسباب التبعية الغذائية	٤-٣-٢
٤٩	مؤشرات قياس تطور التبعية الغذائية	٥-٣-٢
٥٠	الانعكاسات السلبية لتطور التبعية الغذائية	٦-٣-٢
الفصل الثالث: الأمن الغذائي في الاردن		
٥٢	مقدمة	

٥٣	الموقف الغذائي في الاردن	١-١-٣
٥٤	محددات الامن الغذائي في الاردن	٢-١-٣
٥٥	السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الاردن	٣-١-٣
٥٦	أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الاردني	٤-١-٣
٥٩	الطلب على المواد الغذائية	٥-١-٣
٦٠	انعدام الامن الغذائي في الاردن	٦-١-٣
٦١	علاج نقص الغذاء في الاردن	٧-١-٣
٦٢	البرامج التي تسعى لتحقيق الامن الغذائي في الاردن	٨-١-٣
٦٣	السياسة الحكومية للأمن الغذائي في الاردن	٩-١-٣
٦٥	تأثير الازمة السورية على الزراعة والامن الغذائي في الاردن	١٠-١-٣
٦٨	المبحث الثاني: الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الاردن	٢-٣
٦٨	مفهوم الفجوة الغذائية	١-٢-٣
٦٩	أسباب الفجوة الغذائية الاردنية	٢-٢-٣
٧٧	مفهوم الاكتفاء الذاتي	٣-٢-٣
٧٧	معوقات الاكتفاء الذاتي الاردني	٤-٢-٣
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات		
٨٠	النتائج	١-٤
٨١	التوصيات	٢-٤
٨٣	قائمة المراجع	

رقم الصفحة	قائمة الجداول
٤٠	الجدول رقم ١ تفاوت الفجوة الغذائية خلال الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) وقيمة العجز أو الفائض لبعض من مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار).
٤٧	الجدول رقم ٢ معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي
٥٦	الجدول رقم ٣ حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)
٥٧	الجدول رقم ٤ أعداد موظفي وزارة الزراعة حتى عام ٢٠١٤
٥٨	الجدول رقم ٥ مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
٦٠	الجدول رقم ٦ الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي حسب المحافظة
٦٥	الجدول رقم ٧ نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي % للفترة ما بين عام ٢٠٠٣-٢٠١٣
٦٦	الجدول رقم ٨ معدل إستهلاك الغذاء السنوي للأردنيين واللجئيين السوريين (١٠٠٠ طن).
٦٧	الجدول رقم ٩ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية
٧٠	الجدول رقم ١٠ الصادرات لبعض السلع الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣
٧١	الجدول رقم ١١ الواردات لبعض السلع الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣
٧٢	الجدول رقم ١٢ الميزان التجاري: الفرق بين الصادرات والواردات
٧٣	الجدول رقم ١٣ الحبوب ومنتجاتها
٧٣	الجدول رقم ١٤ السكر والمحليات
٧٤	الجدول رقم ١٥ الفواكه ومنتجاتها
٧٥	الجدول رقم ١٦ لحوم الحيوانات
٧٥	الجدول رقم ١٧ منتجات الحليب
٧٦	الجدول رقم ١٨ الجوزيات
٧٨	الجدول رقم ١٩ نسبة الإكتفاء الذاتي (%) لسلع مختلفة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٣

" واقع الأمن الغذائي في الاردن "

إعداد

رنيم زياد أحمد جوابرة

إشراف

الدكتور تركي مجحم الفواز

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في الأردن، ووضع اقتراحات وحلول لتحقيق الأمن الغذائي الأردني، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإنتاج الزراعي الأردني لا يزال متواضعاً ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، بالإضافة لزيادة المستوردات الزراعية الأردنية، الأمر الذي يعيق العجز في الميزان التجاري الزراعي، وتوصي هذه الدراسة بتوجيه جزء من المساعدات الخارجية التي تصل إلى الأردن لدعم القطاع الزراعي، والاستفادة من التجارب والخبرات العربية والإقليمية للدول في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي الأردني، وتوصي هذه الدراسة أيضاً بتطبيق سياسة الحد من الاستيراد مؤقتاً من المنتجات الغذائية المصنعة التي يمكن إنتاجها محلياً لحماية الصناعات الغذائية الناشئة منها.

FOOD SECURITY STATUS IN JORDAN

By Raneem Ziad Gawabreh

Supervisor

Dr. Torki M.Al-Fawwaz

Abstract

This study aimed to identify the status of food security in Jordan, and the development of proposals and solutions to achieve the Jordanian food security, this study found that the Jordanian agricultural production is still modest and the rate of GDP is low, as well as to increase Jordanian agricultural imports, which would deepen the deficit in the balance agricultural trade, the study recommends that the guidance part of the foreign aid that link to Jordan to support the agricultural sector, and benefit from the experience and expertise of Arab and regional countries to the improvement of Jordanian agricultural production levels, this study also recommends the application of a temporary reduction of import policy of processed food products that can be produced locally to protect emerging industries, including food.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

والدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

١-١ المقدمة:

تعد قضية الأمن الغذائي حاجة أساسية للامستها حياة الفرد، وهي أن ينال المرء قوتاً كافياً ومغذياً يكفي يومه، والغذاء حق نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي صدر عن منظمة الأمم المتحدة.

إن كثيراً من أبناء الأمة العربية لا يدركون طبيعة هذه القضية ولا أسبابها ومسبباتها، ولكن من الإنصاف أن يتم ذكر بعض الاهتمام الذي ظهر مؤخراً بهذه القضية كصدى ورد فعل لاهتمامات عالمية، تجسدت في أول مؤتمر للغذاء العالمي الذي عقد في مدينة روما في عام ١٩٧٤.

ولمصطلح الأمن الغذائي بعد أمني بسبب الارتباط الوثيق بين الغذاء والأمن، فالغذاء يعد واحد من أهم احتياجات الإنسان الضرورية التي لا يستطيع الإنسان الإستغناء عنه لذلك فالغذاء يعد من أول مقومات الحياة، وإذا لم يستطع الإنسان الحصول عليه عمت الفوضى في البلاد. فتوفير الطعام للسواد الأعظم من الشعب بأسعار تتناسب مع أوضاعهم ودخولهم المعيشية تساعد على استتباب الأمن في المجتمع. وإذا رجعنا إلى القوانين الدولية فإن حق الغذاء يندرج في قائمة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، يعد حق مدني لارتباطه بأداء نشاطات المجتمع المدني، وحق سياسي لأنه يفرض على الدولة مسؤوليات تجاه الشعوب.

فالحق في الحصول على الغذاء يعبر عن جميع مجالات حقوق الإنسان الأخرى، فهو حق فردي ومسؤولية جماعية وكما قيل (فإن من لا يملك طعامه لا يملك قراره)، كما أن الغذاء كثيراً ما يستخدم من قبل بعض الدول كأداة تضغط بها الدول التي تتمتع بفائض غذائي على الدول المستوردة.

ويمكننا أن نعتبر قضية الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية حيث تعد أزمة الأمن الغذائي وتدني الاكتفاء الذاتي من الأزمات المتعددة التي عانت منها الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد باتت هذه المسألة تحدياً، تخضع لعدة متغيرات سواء كانت محلية أو دولية. ثم انبثقت السياسات المختلفة والحلول المختلفة حول تلك الظاهرة. ولا تزال مسألة الأمن الغذائي في الوطن العربي من أهم موضوعات الجدل، التي لم يثرها أي موضوع عربي آخر وتفسير ذلك حقيقة أن الأمن الغذائي يمثل جوهر صراع الإنسان من أجل البقاء على قيد الحياة. ومع تعدد مظاهر الجهود العربية إلا أنها لم تمس جوهر المشكلة وبدلاً من إيجاد الحل العربي المستقل لمشكلة الأمن الغذائي فقد تشتت الحلول بين قطرية انعزالية وقطرية تابعة، ويعود ذلك الى أن الأنظمة في الدول العربية تنظر للمشكلة نظرة قطرية وليست نظرة قومية. (خضري، ٢٠٠٢)

ويعد الأردن كباقي الدول العربية، غير قادر على إنتاج جميع احتياجاته من المواد الغذائية لشعبه فهو يعتمد بصورة كبيرة على الاستيراد والمعونات والمساعدات الأجنبية، في معالجة النقص الغذائي أي يصبح وسيلة وأداة تستخدمها الدول المنتجة للضغط وفرض هيمنتها. وبات من المؤكد أن الدول التي لا تعتمد على نفسها في إنتاج غذائها لا تملك زمام أمورها بل هي أمام خيارين: إما أن تقبل السيطرة أو التبعية أو تقبل الجوع. ويتعرض الأردن كباقي الدول العربية لنقص الغذاء نتيجة الظروف المناخية وشح المياه وزيادة أعداد السكان، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حجم المستوردات الغذائية التي تأتي من خارج الأردن. (خزاعة، ٢٠٠١).

إن تحقيق الأمن الغذائي الأردني يتطلب جهوداً كبيرة كاستغلال موارده المتاحة ووضع اقتراحات وخطط لمعالجة ما يعيق تحقيق الأمن الغذائي الأردني، إذ أن ازدهار الأمن الغذائي في الأردن يعد من الأهداف الوطنية الاقتصادية الهامة.

اعتماداً على الحقائق السابقة فقد تمثلت هذه الدراسة في أربعة فصول حيث تم في الفصل الأول تناول الإطار العام للدراسة متضمناً المشكلة والأهداف والفرضيات، فضلاً عن استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تبحث في نفس الموضوع وصولاً إلى ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم تناول عرض للإطار النظري للدراسة، ويتحدث عن الأمن الغذائي بشكل عام، أما الفصل الثالث فيتناول الأمن الغذائي في الأردن، وصولاً للفصل الرابع الذي يشمل عرضاً للاستنتاجات والتوصيات.

١-٢ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية معالجة أزمة الأمن الغذائي بإيجاد البدائل المناسبة للحد من ظاهرة الاستيراد وتطبيق سياسات داخلية تتناسب مع الوضع الاقتصادي في الأردن، وفي ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية فإنه يتوجب على الأردن مواجهة كافة التحديات وتحقيق أعلى مستوى من مستويات الأمن الغذائي، ولمواجهة تلك التحديات فمن البديهي أن يكون التعرف عليها منذ البداية ووضعها بعين الاعتبار من الأولويات في السياسة الداخلية في الأردن مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك العديد من المشاكل في السياسات الزراعية داخل الأردن وعوامل أخرى كالعوامل المناخية وأزمات اقتصادية تلعب دوراً بارزاً في عرقلة سياسة تحقيق الأمن الغذائي.

١-٣ مشكلة الدراسة:

أصبحت ظاهرة أزمة الأمن الغذائي الأردني وتدني الاكتفاء الذاتي ضمن المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الأردن. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في القطاع الزراعي الأردني، إلا أن مشكلة الغذاء باتت ولا تزال من المشاكل الجوهرية التي تواجه الأردن في الوقت الحالي، ونظراً لخطورة هذه المشكلة، وما يترتب عليها من سلبيات وتبعيات فإنه لا بد من إيجاد سياسة لتحقيق أمن واكتفاء ذاتي تتبعها الأردن للحد من تلك العواقب.

وينبثق عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- هل هناك دور لسياسة إقراض القطاع الزراعي في الأردن على مساحة الأرض الزراعية؟
- ٢- هل إزدياد مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يعد مؤشراً على نجاح القطاع الزراعي في الأردن؟
- ٣- هل يوجد دور لزيادة الصادرات والمستوردات على كفاءة الأمن الغذائي في الأردن؟
- ٤- ما مدى امكانية تعزيز الاردن لأمنه الغذائي في ظل الظروف التي تمر بها المنطقة؟

١-٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: بيان واقع الأمن الغذائي في الأردن ومحاولة وضع أفكار وآليات واقتراحات جديدة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي فيه واستغلال ما يمكن من الموارد المتاحة.

ثانياً: بيان مدى ارتباط الأمن الغذائي بالأمن الاستراتيجي، حيث يصنف الأمن الغذائي كفرع رئيسي من فروع الأمن الاستراتيجي في الأردن، وبيان قدرة دولة محدودة الموارد كالاردن على تطبيق سياسة أمن غذائي واكتفاء ذاتي.

ثالثاً: وضع سياسة مدروسة لتحقيق الأمن الغذائي في الأردن، ومحاولة تخطي المعوقات التي تقف عثرة في طريق تحقيق الامن الغذائي في الاردن في ظل الظروف والمستجدات التي تلعب دوراً مهماً في عرقلة تحقيق سياسة الأمن الغذائي.

١-٥ منهجية الدراسة:

بعد جمع العديد من البيانات والتقارير اللازمة لإتمام هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات وتحليل التقارير المتوفرة لمعرفة دور سياسة الأمن الغذائي على الجانب الاقتصادي في الأردن.

١-٥-١ جمع البيانات المستخدمة بالدراسة:

شملت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة على بيانات أولية وبيانات ثانوية:

أ- البيانات الأولية:

هي المصادر التي تتيح المعلومات الحقيقية والواقعية فالبيانات هنا لا تحتاج لعمليات تعديل فيتم تناول الموضوع بصورة مباشرة. حيث تشمل البيانات الأولية ما يلي: التقارير العلمية والتقنية والنشرات ووقائع المؤتمرات.

تم استخدام المصادر الأولية التالية في هذه الدراسة:

- تقارير دائرة الإحصاءات العامة/ الأردن بالأرقام:

تم الرجوع لدائرة الإحصاءات العامة للحصول على مساحة الأراضي الزراعية وأعداد السكان لحساب نصيب الفرد من الأراضي الزراعية و تعداد أنواع المحاصيل الرئيسية لفترة زمنية والتعرف على المخزون المائي المتوفر من مياه سطحية وجوفية وغيرها، و حساب حجم الصادرات والمستوردات الزراعية وعلاقتهم بالنمو السكاني في الأردن، و حساب نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي.

- وزارة الزراعة:

استخدم هذا المصدر للحصول على منشورات متعددة عن الأمن الغذائي.

- مؤسسة الإقراض الزراعي:

استخدم هذا المصدر للحصول على حجم القروض المقدمة للمزارعين.

- البنك المركزي الأردني:

استخدم هذا المصدر للحصول على نشرات مختلفة للنتائج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات الأردني، ومساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.

- منظمة الأغذية والزراعة العالمية للأمم المتحدة (FAO):

حيث استخدم هذا المصدر للتعرف على نسب الاكتفاء الذاتي العالمية، ومدى تحقيق الأردن لها، ولحساب أسعار سلة من السلع الغذائية عبر سلسلة زمنية لربط الأسعار بالإنتاج.

ب-البيانات الثانوية:

هي مصادر البيانات التي تستخدم إذا ما تعذر الحصول على مصادر البيانات الأولية، وذلك أنها تتناول الموضوع بصورة غير مباشرة، بحيث يتم جمعها من المصادر المكتبية ومن مراجعة أدبيات الدراسات السابقة، وتعزز هذه البيانات الجانب النظري عن طريق الأطر والأسس العلمية وتتمثل هذه

البيانات في ما يلي:

- المراجع والكتب ذات العلاقة بموضوع الأمن الغذائي.
- المواد العلمية والرسائل الجامعية والتقارير المختصة بموضوع الدراسة.

٦-١ حدود الدراسة:

- حدود الدراسة الزمانية الفترة ما بين عام (٢٠١٣-٢٠٠٣).
- حدود الدراسة المكانية: تم إجراء هذه الدراسة في الأردن.

٧-١ التعريفات الإجرائية

تم اعتماد التعريفات الإجرائية الخاصة بالمتغيرات على النحو الآتي:

الأمن الغذائي Food Security: وهو حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كاف لحياة نشطة وسليمة وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله. (حسب تعريف البنك الدولي) (الدروبي، ٢٠٠٨)

الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product: هو قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة التي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (خصاونة، ٢٠٠٥:٣١).

الميزان التجاري Trade Balance: هو رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حالياً، وهو الفرق بين قيم الصادرات والمستوردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة، عادة ٣ أشهر. (يونس، ٢٠٠٧).

١-٨ الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الأمن الغذائي:

١-٩-١ الدراسات باللغة العربية:

دراسة (الدغمي، ٢٠١٣) "الأبعاد السياسية و الاقتصادية للأمن المائي العربي، وأثره على الأمن الغذائي" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد المختلفة، الاقتصادية والسياسية والأمنية للأمن المائي والغذائي العربي. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن حجم الفجوة الغذائية يتسع مع مرور الزمن وخاصة مادة (الحبوب)، وأيضاً نسبة الاكتفاء الذاتي تتخفف بازدياد. واعتمد الباحث في منهجيته على المنهج الوظيفي في إطار الجغرافية السياسية، حيث يقوم هذا المنهج على تحليل الدولة من خلال الوظائف التي تعمل بها. وقد أوصت هذه الدراسة بالعمل على تحقيق التوافق والتوازن بين أهداف الأمن المائي والأمن الغذائي.

دراسة (المقداد، ٢٠١٣) "أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في الأمن الغذائي العربي" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي. اعتمد الباحث المنهج الإحصائي المقارن في المبحث المتعلق بتشخيص العوامل التي تعمل على زيادة الفجوة الغذائية العربية والمنهج الوظيفي للتعرف على الأدوار الضرورية التي تعمل على تعزيز الأمن الغذائي العربي. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن توفير الغذاء للفرد في المجتمعات العربية حاجة أساسية، ويجب على السياسات الحكومية العربية أن تأخذ بعين الاعتبار وباهتمام أكبر. وقد أوصت هذه الدراسة بالمحافظة على الموارد الزراعية واستخدام الأساليب العلمية الحديثة لتطويرها، والاهتمام بالبحوث الزراعية، وتقديم الدعم لها.

دراسة (عبد الحفيظ، ٢٠١٣) "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" وهدفت هذه الدراسة لتوضيح المدى الحقيقي لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي. واستخدم الباحث في منهجيته المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن موضوع الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه سكان المعمورة وإن الاكتفاء الذاتي حلم يصعب تحقيقه وأنه لا يمكن وضع سياسة موحدة وصالحة للدول لتحقيق الأمن الغذائي. وأوصت هذه الدراسة بإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة ضمن السياسة الاقتصادية، ، لتفادي مخاطر الفجوة الغذائية والحصول على أمن غذائي

-دراسة (الشوك، ٢٠١٠) "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار". وهدفت هذه الدراسة إلى التركيز على مفهوم التبعية الغذائية وتوضيح الأسباب التي أدت لها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، للتحقق من صحة الفرضية التي إتبعها. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن واقع الزراعة في الوطن العربي يتسم بخصائص سلبية وخاصة أن الإنتاج لا يرتقي لكفاية أبناء الوطن العربي، كما انه السياسات الحكومية من سياسات مالية تشجيعية لم ترتق ومستوى الإنتاجية الزراعية. وقد أوصت هذه الدراسة بتكثيف الجهود العربية إلى تشجيع البحث العلمي الزراعي وقطع الطريق على دول السوق الغذائية الخارجية التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى.

دراسة (رضوان، ٢٠٠٩) "تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية والسياسات العربية الراهنة". وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الكامنة خلف مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كما هدفت إلى بحث الإيجابيات والسلبيات التي تعود على الأمن الغذائي من وراء التحولات الاقتصادية العربية. وقد دلت نتائج هذه الدراسة أن مشكلة الغذاء لم تكن مشكلة نقص الموارد المتاحة، إنما هي مشكلة فشل السياسات الزراعية وسوء استغلال الموارد.

وقد أوصت هذه الدراسة بتسليط الضوء على الإصلاحات والسياسات الزراعية وأسباب فشلها، وتوضيح ماهية إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة وأهدافها.

دراسة (الهزيمة والعزام، ٢٠٠٩) "التبعية الغذائية العربية" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إنتاج الغذاء فيالوطن العربي والتحدث عن الفجوة الغذائية والآثار السياسية المترتبة علتندي إنتاج الغذاء. واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي والمنهج الاقتصادي السياسي. وقد دلت نتائج هذه الدراسة على أن المنتج الغذائي يميل وصفه إلى السلبية بسبب عدة عوامل طبيعية وسياسية منها أن الأراضي الزراعية في الوطن العربي مساحتها قليلة وكذلك نقص الموارد المائية.

ومن أهم التوصيات التي استوجبتها الاستنتاجات هي: مصادرة الأراضي الزراعية غير المستغلة، تحفيز قيام التعاونيات الزراعية، استخدام التكنولوجيا في الزراعة، تنشيط التجارة العربية البينية.

دراسة (الخليل، ٢٠٠٧) "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية" وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف في واقع الوطن العربي من حيث الموارد (الأرضية والمائية) ومن حيث الإمكانيات والكفاءات البشرية، والسياسات الاستثمارية والاقتصادية لرسم ملامح لإستراتيجية زراعية عربية ملائمة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، في وصف مشكلة الغذاء وطبيعتها، والمنهج الإحصائي لتدعيم دراسته من خلال التعبير عن البيانات والمعلومات التي جمعها رقمياً بواسطة الأرقام أو النسب أو الرسم البياني. ودلت نتائج هذه الدراسة على تطوير العلاقات التكاملية بين البلدان العربية في مجال التنمية الزراعية والعمل على إحداث آليات لتنسيق السياسات الزراعية، واستغلال الموارد من خلال خطط التنمية المستدامة.

وأوصت هذه الدراسة بإقامة مؤسسات للرقابة الدائمة على المنتجات، وانضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.

دراسة (خضري، ٢٠٠٢) "السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي مع اشارة خاصة لسورية" وهدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في سوريا تحديداً خاصة مشكلة الغذاء. واعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والإستدلالي في تحليل وتوصيف الظاهرة اعتماداً على التحليل الموضوعي للتعبير عن الظاهرة التي تناولها البحث، والعوامل التي تأثرت بها، وما ستكون عليه أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي مستقبلاً، مستخدماً المنهج الوصفي والتحليلي والاستدلال وهي المناهج التي تستخدم عادة في البحث والتحليل في العلوم الاقتصادية. ودلت نتائج هذه الدراسة على أن الكثافة السكانية تشكل ضغطاً متزايداً على الموارد الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء، وقد أوصت هذه الدراسة إلى استحالة معالجة مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي من غير وجود حلول عربية مشتركة، وكبح جماح المعدلات الراهنة للزيادة السكانية.

دراسة (خزاعلة، ٢٠٠١) "الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي" وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وضع الأمن الغذائي والسياسة الاقتصادية المرتبطة به حالياً من خلال ملاحظة حجم الإنتاج والاستهلاك، والتعرف على نسبة الاكتفاء الذاتي وتحدثت عن واقع قطاع الزراعة في الأردن والسياسات الزراعية الموجودة فيه. وتم استخدام وإتباع أسلوب التحليل الوصفي للبيانات من مصادر عدة، كمنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) ونشرات البنك المركزي الأردني. ودلت نتائج هذه الدراسة، إلى أن موارد الأردن الزراعية محدودة وأظهرت كذلك انخفاض مساهمة الزراعة في الـGDP.

وقد أوصت هذه الدراسة إلى العمل على وقف الزحف العمراني غير المخطط له على حساب المساحات الخصبة ذات الإنتاجية المرتفعة من المزروعات التي يتوقف عليها أمننا الغذائي.

دراسة (اسبينان، ١٩٩٦) "الصناعات الغذائية الأساسية ودورها في الأمن الغذائي العربي" وهدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن قضية الأمن الغذائي وقطاع الزراعة، وإستعراض واقع الأمن الغذائي العربي،

والتحديات التي تواجهه فيما يخص قطاعات الصناعات الغذائية والمعوقات في الوطن العربي. واعتمد الباحث في منهجيته الأسلوب الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات الإحصائية اللازمة، وبالآدبيات الاقتصادية المتعلقة بمفهوم الأمن الغذائي. ودلت نتائج هذه الدراسة على تطوير التجارة العربية البينية التي تعد من أهم العوامل التي تساعد على تطور الزراعة بشكل عام، وإيجاد مؤسسة تمويلية متخصصة من أجل تمويل المشروعات الصناعية الغذائية.

Basher,Schilizzi,Pandit ،(٢٠١٢) "**THE DETERMINANTS OF RURAL HOUSEHOLD FOOD SECURITY IN THE PUNJAB, PAKISTAN**"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمحددات الأساسية في المناطق الريفية. واستخدم الباحث الانحدار اللوجستي في تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأمن الغذائي، والتحليل الاقتصادي القياسي، لمعرفة العوامل التي تؤثر إيجابياً على الأمن الغذائي. وكانت نتائج هذه الدراسة، حل مشكلة الغذاء، وانعدام الأمن الغذائي في باكستان، باستغلال ما فيه من موارد وبيان الأهمية النسبية لمحددات الأمن الغذائي، وتحسين خيارات سياسات الأمن الغذائي في المناطق الخاضعة للدراسة أي التي تعاني من سوء التغذية.

دراسة قدمتها منظمة الأغذية والزراعة (Fao)، (٢٠١٤)، "**Plan OF ACTION**

RESILIENT LIVELIHOODS FOR AGRICULTURE AND FOOD AND NUTRITION SECURITY IN AREA OF JORDAN AFFECTED BY THE SYRIA CRISIS".

وهدفت هذه الدراسة للتعرف على دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) لتطوير برنامج الزراعة في الأردن مع تحديث أهداف وتوسيع سبل العيش الزراعية وتقييم أثر الأمن الغذائي ووضع خطة عمل الإغاثة الرئيسية على المدى القصير خاصة بعد تدفق اللاجئين السوريين وتفاقم عددهم عام ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد أوصت هذه الدراسة بتعزيز مرونة النظم الزراعية لاستيعاب الأزمة السورية والتخفيف من الصدمات في المستقبل التي ستؤثر على الأمن الغذائي. ومن نتائج هذه الدراسة تطوير الاقتصاد الزراعي الأردني بناء على الخطة المتبعة ليصبح منفتح ومزدهر على بقية الأسواق العالمية والإقليمية.

AIDO(2013) "DETERMINANT OF HOUSEHOLD FOOD SECURITY IN THE SEKYERE –AFRAMPLAINS DISTRICT OF GHANA".

وهدفت هذه الدراسة لتقييم محددات الأمن الغذائي الأسري بين الأسر الريفية حيث جمعت بيانات من ١٠٠ أسرة تم اختيارها عشوائياً من خلال استخدام تقنيات حديثة، واستخدمت هذه الدراسة، الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص الأسر النازحة ونموذج الانحدار اللوجستي لدراسة محددات الأمن الغذائي، وأوصت هذه الدراسة بتحسين فرص الحصول على الإئتمان للأسر الريفية وتنويع الأنشطة الاقتصادية للأسر المعيشية ليشمل أعمال توليد الدخل الزراعي لتحسين الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

Bahiigwa (1999)"HOUSE HOLD FOOD SECURITY IN UGANDA AN EMPIRICAL ANALYSIS"

تهدف هذه الدراسة للتعرف على المحددات الأساسية للأمن الغذائي للأسر المعيشية. ومن نتائج هذه الدراسة، صياغة سياسات من شأنها أن تؤدي إلى الأمن الغذائي الوطني والأسري و ضمان الأمن الغذائي على الأقل في المدى القصير أو المتوسط وأن من أسباب انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية عدم انتظام الأمطار و كثرة الآفات والأمراض.

Antony (2002)" Grain marketing strategy in South America to fill the food gap"

تهدف هذه الدراسة الى التركيز على ضرورة وجود إستراتيجية فاعلة لتسويق الحبوب على مستوى أمريكا الجنوبية وكذلك التغلب على الفجوة الغذائية الموجوده هناك، وقد توصلت هذه الدراسة الى أن هنالك فجوة بين إنتاج الحبوب والاستهلاك، وكذلك عدم وجود استراتيجية لتسويق الحبوب هناك، وايضا وجود فجوة غذائية كبيرة يجب ايجاد استراتيجيات لحلها.

ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في الأردن، التي تطرقت لموضوع الأمن الغذائي، فتميزت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى بدراسة الدور الذي تقوم به سياسة الأمن الغذائي على مختلف الجوانب الاقتصادية باعتبارها من أهم المواضيع التي يحتاجها كل مجتمع. وتأمل نتائج هذه الدراسة التي من خلالها تساعد الكثيرين من صناع القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة للحد من مشكلة الأمن الغذائي وعلاج نقص الغذاء.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني / الإطار النظري للدراسة

٢-١ المبحث الأول: الأمن الغذائي

مقدمة:

تحتل مشكلة توفير الغذاء مقدمة المشاكل التي تواجه العالم في وقتنا الحالي بل أصبحت مصدر قلق وخوف لمختلف الأوساط الاقتصادية والسياسية لذا يسعى العالم جاهداً لإيجاد حلول مناسبة لمشكلة الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، حيث يعد الأمن الغذائي هدفاً استراتيجياً وسياسياً لجميع السياسات الاقتصادية وخطط التنمية، وقد شغلت مشكلة الأمن الغذائي اهتمام أغلب المفكرين خاصة في الدول النامية التي تعاني عجزاً غذائياً وإنخفاضاً في دخل الأفراد فقد زاد اهتمام هذه الدول بعد أن أصبح استيراد الغذاء من الخارج أحد المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية. (عبدالحفيظ، ٢٠١٣)

تشير جميع الدراسات على المستوى العالمي والمستوى الإقليمي بشكل خاص على أن الأمن الغذائي يعد من أهم المشكلات التي تواجه العالم فهناك مناطق متعددة شهدت نقصاً حاداً في الأغذية، وهذا النقص أدى للمجاعات. وأن الظاهرة السائدة اليوم في عالمنا هو اختلال التوازن بين احتياجات الأفراد للمواد الغذائية في معظم البلدان وبين مقدرة تلك البلدان على الإنتاج الكافي بما يسد من تلك الاحتياجات. (الشوك، ٢٠١٠)

لقد باتت مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول العربية، فمشكلة الغذاء لها أبعاد كثيرة، وأهمها، العامل الأمني، السبب الذي أدى لتشيوع استخدام مصطلح الأمن الغذائي، للعلاقة الوثيقة بين الغذاء والأمن. والدولة التي لا تستطيع تأمين الحاجات الغذائية لسكانها، تصبح عاجزة أمام التحديات والمخاطر التي تواجهها، مما يعرضها واستقلالها للخطر. (الدغمي، ٢٠١٣)

وبعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الجديدة والمهمة التي ظهرت في الآونة الأخيرة، فقد ظهر هذا المفهوم نتيجة لتنبه الشعوب للكوارث التي حدثت خلال العقود الأولى من هذا القرن حيث باتت وما زالت مشكلة توفير الغذاء للسكان قضية تثير قلق العالم. (إسبيتان، ٩٦)

والأمن الغذائي هو قضية ذات أهمية كبرى لكل بلد من بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية حتى البلدان المتقدمة قد تعرضت لمشاكل الأمن الغذائي فعلى سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية إن أكثر من ١٤% من الأسر عانت من انعدام الأمن الغذائي، وفي أستراليا كانت نسبة السكان اللذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أكثر من ٥%، وفي إفريقيا حوالي ٢٣٩ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء. (Bashir, et al, 2012)

٢-١-١ تعريف الأمن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي على أنه مقدرة الدولة على توفير السلع الغذائية للمواطنين على المدى القريب والبعيد بالكم والنوع وبالسعر الذي يكون في متناول الجميع. ويمكننا أن نذكر أن من العناصر المحددة للأمن الغذائي توفر الموارد الزراعية، حيث يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساعد في انتعاش الاقتصاد الأردني. (دائرة الإحصاءات، ٢٠٠٧)

ولقد اكتسب الأمن الغذائي مفاهيم متعددة، فالفكر الاقتصادي لم يقدم تعريفاً واحداً متفقاً عليه لمفهوم الأمن الغذائي إذ ان هناك تباين في وجهات النظر فمنهم من يرى فيه تأمين الغذاء لأفراد المجتمع ومنهم من وصفه بأنه (الاعتماد على الذات في توفير الغذاء للشعوب). والأمن الغذائي: هو الوصول مادياً واقتصادياً للغذاء الكافي لجميع أفراد الأسرة من دون مخاطر، و أفضل وصف للأمن الغذائي على الصعيد الوطني هو توازن بين الطلب على الغذاء والإمدادات الغذائية بأسعار معقولة. (Thomson and Metz, 1998)

وبعد مفهوم الأمن الغذائي مفهوم عملي، فمثلاً: على مستوى الدولة فإن البحث عن مفهوم الأمن الغذائي يعني الرغبة في التحكم الدائم في تمويل السكان، لذلك فإن مفهوم الأمن الغذائي ينطوي على

حالة نسبية من قدرة الدولة على توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع، بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع الأعمار والجنس والحالات الاجتماعية والاقتصادية. (إسيبتان، ٩٦)

لقد وصف الأمن الغذائي بأنه مفهوم يصعب تحقيقه ووفق العديد من المفكرين لذا فالأمن الغذائي ليس له معنى دقيق إطلاقاً فالأمن الغذائي يعد من الحاجات الإنسانية الضرورية وتشير المعلومات التاريخية إلى أن الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي يتفاعلان مع بعضهما البعض في عملية متعاضدة لدفع مسار التنمية. (timmer,2004)

٢-١-٢ مستويات الأمن الغذائي ومكوناته.

لمفهوم الأمن الغذائي مستويان: مطلق ونسبي، وفيما يلي تعريف كل منهما:

الأمن الغذائي المطلق: هو المفهوم الذي يطابق للاكتفاء الذاتي، وهو إنتاج الغذاء بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي داخل الدولة الواحدة. أما الأمن الغذائي النسبي: هو المفهوم الذي من خلاله تستطيع الدولة توفير جميع احتياجات أفرادها من السلع الغذائية كلياً أو جزئياً، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. (الخليل، ٢٠٠٧)

وللأمن الغذائي أربعة مكونات وحسب مكونات الأمن الغذائي هناك عوامل محددة لكل مكون وهي على النحو الآتي: (AIDOO,2013):

١. توفر الغذاء:

- القدرة على الإنتاج المحلي. - القدرة على الاستيراد.
- وفرة المخزون الغذائي. - المساعدات الغذائية.

٢. الوصول للغذاء:

- القوة الشرائية. - دخل السكان. - النقل والسوق. - البنية التحتية.

٣. استخدام الغذاء:

- طعام آمن. - الممارسات الصحية والتصنيع للغذاء وتطبيقها.

- نوعية النظام الغذائي والتنوع.

٤. الاستقرار:

- تقلب الطقس. - تذبذب السعر.

- عوامل سياسية، عوامل اقتصادية.(AIDOO,2013)

٢-١-٣ انعدام الأمن الغذائي وابعاده :

يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه. والأشخاص غير الأمنين غذائياً هم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من السعرات الحرارية، وأولئك الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض بسبب نقص التغذية الناجمة عن عدم كفاية وجباتهم الغذائية أو عدم توازنها أو عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء.(نشرة الأمن الغذائي،٢٠١٤).

وهناك أسباب أخرى لانعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية، كعدم انتظام الأمطار وتذبذبها والآفات والأمراض.(Bahiigwa,1999)

إن قضية انعدام الأمن الغذائي وسيادة الفقر والجوع قضيتان مختلفتان يجب التمييز بينهما بوصفهما نقص في القدرات من جانب ونقص في الدخل من جانب آخر.(النجفي،٢٠٠٩)

على الرغم من أن انعدام الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر، إلا أن دخول الأفراد لا توفر معلومات واضحة حول الأمن الغذائي، وبالتالي من الخطأ افتراض أن معدل انتشار الفقر في منطقة

ما هو نفس معدل انعدام الأمن الغذائي.(Omotesho,et al,2006).

وفي دراسة أجريت حول انعدام الأمن الغذائي في البرازيل حيث أن الأسر التي يرأسها نساء تكون احتمالات انعدام الأمن الغذائي فيها أعلى مقارنة مع الأسر التي يرأسها الذكور، حيث انه الأسر التي ترأسها الإناث هي الأكثر فقراً (Zakari and ying,2014)

وتتعرض البلدان العربية لنوعين من انعدام الأمن الغذائي يمكن وصف النوع الأول بأنه مزمن يعود إلى متغيرات مترابطة يتقدمها انخفاض إنتاجية وحدة الموارد الزراعية وانخفاض الإمكانيات المادية التي تتطلبها عملية التنمية والارتفاع الملحوظ في تقلبات إنتاجية المحاصيل الزراعية أما النوع الثاني فيوصف بأنه مؤقت وسبب وجوده عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والزراعي والأزمات على الاقتصاديات الزراعية المحلية ولا بد في هذه الحالة من معالجته بإنشاء شبكة أمان من المخزون الغذائي، ولمعالجة انعدام الأمن الغذائي في الوطن العربي يجب أن تتطلب الاتجاهات الرئيسية عدة تغييرات هيكلية في قطاع إنتاج الغذاء واعتماد سياسات سعرية ويقصد بها الأسعار بالتجزئة والتي تعمل على زيادة العرض من الغذاء وسياسات أخرى سعرية ويقصد بها الأسعار الكلية تعمل على إعادة توزيع الدخل لتمكين القوة الشرائية للفقراء وأصحاب الدخل المنخفض من الحصول على حاجاتهم من الغذاء. (النجفي، ٢٠٠٩)

و يتضمن مفهوم الأمن الغذائي ثلاثة أبعاد رئيسية ومهمة، هي: (الدغمي، ٢٠١٣)

١. البعد الاقتصادي: ويقصد به ارتباط الأمن الغذائي بالفجوة الغذائية، ونقص في الغذاء وعدم كفايته لتلبية احتياجات السكان.

ويعني أيضاً القدرة الشرائية للمستهلكين المعتمدة على الدخل والعمالة والتوظيف والاستثمار، حيث ان الاعتماد المستمر على الاستيراد والمصادر الخارجية سيشكل عبئاً إضافياً على مسيرة التنمية الاقتصادية مما يؤدي الى استنفاد موارد الدولة من العملات الأجنبية مما يشكل ضغطاً مالياً كبيراً على ميزان المدفوعات وصعوبة تحقيق مسيرة التنمية.

٢. البعد السياسي: أن تلاشي الأمن الغذائي يؤدي إلى وجود احتمالات التبعية السياسية والاقتصادية للعالم.

٣. البعد الاجتماعي: والذي يعتبر الغذاء حقاً من الحقوق الأساسية للفرد والذي لا بد من توفيره للمجتمع.

٢-١-٤ أهداف سياسة الأمن الغذائي العربي ودواعي الاهتمام به:

تأمين السلع الغذائية الضرورية والحد من التبعية الغذائية، من خلال بناء مخزون استراتيجي على المدى القصير وتنمية القطاع والإنتاج الزراعي على المدى البعيد و توفير السلع والاحتياجات الغذائية لا سيما للفقراء ودعم القطاع الزراعي على المستوى القطري والقومي وربط وتعزيز العلاقات بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وإدخال درجة أعلى من الحركة والمرونة في الزراعة العربية لمواجهة المتغيرات الدولية. ومن دواعي الاهتمام بالأمن الغذائي:

- ١ - دواعي إنسانية: حيث يعد الغذاء من الحقوق الأساسية للإنسان حفاظاً على الكرامة الإنسانية.
- ٢ - دواعي اقتصادية: كارتفاع كلفة الغذاء على حساب التنمية، واعتبار الإنسان عنصر إنتاج واستهلاك.

٣ - دواعي سياسية: كاختلاف أساليب الحسم في القضايا السياسية الدولية. (حمدان، ٢٠١٤)

٢-١-٥ مقومات الأمن الغذائي العربي، واثار انعدامه:

مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي:

نلاحظ توزيعاً عشوائياً لجميع الموارد الاقتصادية والزراعية في العالم العربي ونستطيع أن نجزم أن الوطن العربي يمتلك الإمكانيات الهائلة لتعزيز الأمن الغذائي العربي في المستقبل ومنها:

١ - الموارد البشرية بكونها تحوي عنصري إنتاج وسوق في آن معاً.

٢ - توفر رأس المال اللازم للاستثمار في بعض الدول العربية.

٣ - الظروف المناخية المعتدلة التي تفرض التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية.

٤- الموقع الجغرافي الإستراتيجي للوطن العربي له دور كبير بانسياب سهل للسلع والموارد والثروة الحيوانية الكافية.

٥ - وجود موارد بشرية مدربة للتنمية الزراعية.

٦ - توفر الثروة السمكية على شواطئ الوطن العربي. (حمدان، ٢٠١٤)

٢-١-٦ درجات الأمن الغذائي (القاسم، ١٩٩٣).

تعتمد درجة الأمن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد على عدد من الشروط منها:

١. إنتاج قدر كبير من المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها السكان بشكل عام، وكلما تمكن بلد ما من إنتاج الغذاء الذي يحتاجه من موارده الذاتية أي داخلياً، كلما كان هناك تقدم وإنتعاش في الأمن الغذائي.

٢. إنتاج عدد كبير من موارد الغذاء وفق أسس معينة منها الميزة النسبية، والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل وخارج البلد.

٣. إتاحة الفرصة للسكان من الحصول والوصول للغذاء بالكم، والنوع المناسبين لجميع الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، وفي كل الأوقات.

٤. تحقيق نسبة مئوية عالية من الميزان التجاري الغذائي ضمن أسس تجارية مستقرة وعادلة.

٥. التركيز والأخذ بعين الاعتبار الأمن الغذائي الوقائي المتمثل بتوفير المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية الضرورية والأساسية.

٢-١-٧ واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله:

هناك علاقة وثيقة بين استمرارية وجود الإنسان على وجه الأرض والقدرة على توفير الغذاء وتأمينه لذلك أصبحت مسألة تأمين الغذاء من الضرورات التي يسعى الإنسان لتأمينها. وللباحثين آراء مختلفة في تحديد مفهوم الأمن الغذائي اتجهت في محورين أساسيين هما:

- توفير الغذاء لأفراد الشعب من الناحية الفيزيولوجية بشكل دائم.
- ضمان عناصر الديمومة في الحصول على الغذاء. (نعيم، ٢٠٠٨)

أما في الوطن العربي فإن الاكتفاء الذاتي غير متوفر حيث يعاني الوطن العربي من نقص المواد الغذائية مما أدى لتبلور مشكلة الأمن الغذائي العربي، وهناك مشكلة تعد أكبر من تدني الاكتفاء الذاتي وهي زيادة استيراد الوطن العربي للحبوب من الدول الغربية مما يدخل الوطن العربي بمتاهة التبعية الغذائية بالإضافة للمشاكل العديدة التي يعاني منها الوطن العربي والمتمثلة بسوء استغلال قطاع الإنتاج الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج بالإضافة لندرة وجودة مشروعات مشتركة للأمن الغذائي العربي. (الشوك، ٢٠١٠)

لم يواجه الوطن العربي صعوبات وتحديات كبيرة كالتالي نعيشها في الزمن الحالي، وإذا أردنا أن نحصي هذه التحديات لوجدناها كثيرة جداً، فمنها سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو خليط منهم جميعاً. لكن بالرغم من تلك التحديات وخطورتها برزت مشكلة من بين تلك المشاكل تتحدى الإنسان العربي في صميم حياته... إنها مشكلة الغذاء في هذا الوطن الواسع. (الفر، ١٩٧٩)

هناك علاقة وثيقة بين كفاءة توزيع الغذاء والسياسات التنظيمية الداعمة كالبنى التسويقية والتمويلية والتأمينية فالسياسات التنظيمية تعمل على تحقيق التوازن المطلوب فيه بين العرض والطلب على الغذاء وعدم كفاءة السياسات التوزيعية يؤدي لفائض في الطلب ثم يقود ذلك لارتفاع الأسعار ومعظم الدول العربية تعاني فشلاً في الأداء الوظيفي لوسائل النقل والتمويل والتخزين ويقود هذا لحدوث العديد من

المشكلات على صعيد اقتصاديات الأمن الغذائي كما وسترتفع نسبة كبيرة من فاقد المحاصيل الزراعية.(النجفي،٢٠٠٩)

وقد بدأت مشكلة الغذاء في الوطن العربي مع بداية السبعينيات حتى باتت في نهاية العقد الماضي من أخطر المشاكل التي تواجه المنطقة العربية بعد وصولها لمستويات حرجة وتفاقم الفجوة الغذائية، ومن هنا أصبح الاهتمام بمشكلة الغذاء محط اهتمام الجميع ليس فقط في الدول النامية بل والمتقدمة وسبب هذا الاهتمام أن الغذاء لم يعد فقط من الحاجات الأساسية للإنسان بل هو مؤشر لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية كون مشكلة الغذاء لها أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية.(رضوان،٢٠٠٩)

يعاني الوطن العربي في مطلع الألفية الثالثة عدة إشكاليات كان سببها الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية نتيجة تراكمات من القرن العشرين إذ عملت على تقييد البرامج الساعية للنمو والتنمية التي تعمل جاهدة إلى تقليص أعباء انعدام الأمن الغذائي وعملت على إبطاء السبل التي تعالج النقص والعجز النسبي في الغذاء.(النجفي،٢٠٠٩)

إن فشل الجهود العربية في توفير ما يحتاجه الوطن العربي من السلع الغذائية تحتم التساؤل عن المكانة التي أعطيت لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية قديماً وعملية التنمية تنطوي على تحول الاقتصاد من وضع يتعاطم فيه قطاع الزراعة إلى اقتصاد يتعاطم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى وإن كثيراً من مفكري التنمية لم يولوا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة جداً رغم شعار بعض المفكرين أن أي ثورة صناعية لا بد أن تسبقها بعقود ثورة خضراء أو زراعية كما في الصين أو اليابان.

٢-١-٨ الأزمة الغذائية والعجز الغذائي في الوطن العربي:

لا نستطيع أن ننفي أنه لا يوجد مشكلة للغذاء في الوطن العربي على الرغم مما يبدو من وفرة كثير من السلع والمنتجات الغذائية.

ومن مؤشرات المشكلة الغذائية الهجرة إلى بلاد النفط الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة هناك وتزايد الطلب على المنتجات الغذائية الاستهلاكية و ثم تزايد الاستيراد و في الوقت نفسه لم تتحسن إنتاجية الفرد لأن جميع الجهود تركزت في قطاع الخدمات والشيء الذي جعل الأمر يتفاقم هو أن الهجرة لبلاد النفط أدت لنفاذ القوى العاملة من أرياف الوطن العربي فتدنت المنتجات في الأرض وتشير الوقائع إلى أن استمرار الزيادة السكانية في الدول العربية سيعمل على زيادة الطلب على الحاجات الغذائية وزيادة الضغط على مواردها سيضاعف حدة تبعيتها.(الحفار،١٩٩٦)

لقد عانت الدول النامية في النصف الثاني من القرن العشرين من أزمات عديدة، وهذه الأزمات تتزايد بإطراد مستمر وهي :

١ - أزمة المديونية الخارجية.

٢ - أزمة الأمن الغذائي وتدني الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وأن مسببات مشكلة الأمن الغذائي العربي تكمن في العديد من المتغيرات أهمها:

١ - معدلات الكثافة السكانية المرتفعة، مستوى المعيشة والدخل، استغلال الموارد الزراعية العربية.

٢ - السياسات الدولية في مجال الغذاء بوصفها من المتغيرات الخارجية، وهذه المتغيرات تعمل

جميعها على إبراز مشكلة الأمن الغذائي وتوسيع الفجوة الغذائية.(الدروي،٢٠٠٨)

وتشير الإحصاءات إلى أن الوطن العربي أصبح منطقة عجز غذائي أي تتنافس عليه الدول الخارجية المسيطرة مستغلة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها الوطن العربي. وقد تفاقمت مشكلة الغذاء من بداية السبعينيات حيث تصاعدت فاتورة الغذاء المستورد آخذة بالارتفاع والتزايد عاماً تلو العام، وهنا بدأت الدول المصدرة للغذاء باستعماله كأداة تباع بسعرين السعر المادي والسعر السياسي.(الحفار،١٩٩٤)

ومن أهم أسباب العجز الغذائي ونقص الغذاء العربي: (الحفار، ١٩٩٤)

أ- العوامل الطبيعية: إن حالات العجز الغذائي وأسبابه تكمن في العديد من المشكلات الطبيعية وأولها الجفاف: ويمكن تعريفه بأنه الحالة التي تزيد فيها كمية المياه اللازمة للإنتاج والتبخر عن المياه الموجودة في التربة وفي هذه الحالة ستتحول الأراضي الزراعية إلى رمال متحركة وسوف تزيد رقعة الأراضي الصحراوية الأمر الذي سيعاني الوطن العربي بسببه من جفاف الجو نتيجة احتباس المطر واستنفاد المخزون المائي، والظروف المناخية وتقلباتها.

ب- السياسات الزراعية: لا زالت الدول العربية تعتمد على السياسات التقليدية لصيانة الأراضي الزراعية وللمحد من أزمة العجز الغذائي فمعالجة مشكلة الجفاف يجب علينا إتباع سياسة إيقاف الزحف الصحراوي وذلك بالمحافظة على المناطق الزراعية والبناء في المناطق الجافة وإقامة السدود للعمل على حجز مياه السيول واستخدامها في الوقت المناسب واستخدام طرق الري الحقلية المتطورة مثل الري بالتنقيط.

ج- السياسات المائية العربية: تعاني معظم الدول العربية من نقص المياه إذ لا بد من بذل كافة الجهود للاستفادة من المياه العربية المهدورة لأن الاهتمام بالمياه يعمل على زيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي ومن الأمثلة على ذلك: المياه التي تذهب هدرًا من نهري دجلة والفرات في الخليج العربي، يمكن جرها للصحراء الغربية من العراق والعمل على تغذيتها. (الهزيمة والعزم، ٢٠٠٩)

د- التضخم السكاني أي الزيادة السكانية المرتفعة والتي تتسبب بصعوبة تأمين الغذاء الكافي للأفراد.

و- أزمة المديونية الخارجية، حيث تعاني معظم الدول العربية من ارتفاع المديونية الخارجية وتدني الاكتفاء الذاتي ومستوى المعيشة والدخل، مما جعلها غير قادرة على توفير الغذاء للأفراد، وأيضاً سياسة الاقتصاد الدولية في مجال الغذاء بوصفها من المتغيرات الخارجية، وجميع هذه المتغيرات تعمل على إبراز مشكلة الأمن الغذائي وتوسيع الفجوة الغذائية. (الدروي، ٢٠٠٨).

تضم مشكلة الغذاء أبعاداً متعددة فعلى الرغم من أنها مشكلة اقتصادية في المقام الأول لأنها تعبر عن شكل من أشكال العلاقة بين العرض والطلب أو بين الإنتاج والاستهلاك إلا أن لها أبعاداً أخرى مثل: البعد الأمني: بسبب الإرتباط الوثيق بين الغذاء والأمن لأن الغذاء من أهم الحاجات الأساسية للإنسان.

وهناك حالة من العجز الغذائي المتزايد يعيشها الوطن العربي فالإنتاج الغذائي لا يكفي لتغطية ما يقابله من الاستهلاك فيتوجه العالم العربي للاستيراد من الدول الخارجية بمليارات الدولارات والنتيجة تزيد من مديونيتها وتبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والحل يكون بالإنتاج الكافي للمواد الغذائية حتى تتمكن الدول العربية من تقليص الفجوة بين ما ينتج من غذاء وما يستهلك.(الشوك، ٢٠١٠)

يمثل توفير الغذاء الجانب الأمني بل الرئيسي للأمن الغذائي والجانب الآخر هو إيصال الأمن الغذائي وثمة مقاييس متعددة تحدد الأمن الغذائي لبلد ما وهي نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ونسبة المستوردات الزراعية الإجمالية لإجمالي الاستيراد ونسب قيمة الإنفاق على الغذاء من إجمالي الدخل القومي ومن العوامل التي أدت إلى اختلال الأمن الغذائي في كثير من الدول في عصر العولمة هي التزايد السكاني وزيادة التحضر وتدهور الموارد وإنهاك البيئة.(الشوك، ٢٠١٠)

٢-١-٩ السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي.

من أهم الآليات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية السياسات الزراعية، التي تعد حلقة ربط بين إستراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير قطاع الزراعة، وتؤثر السياسات الزراعية بشكل كبير في عرض السلع الزراعية والطلب عليها من خلال مجموعة من الأدوات تؤثر في تخصيص واستخدام الموارد، وتعمل على إحداث تغيير كبير في بنية القطاع الزراعي لنموه وتطوره.(الجبوري، ٢٠١٢)

والمفهوم الأكثر شمولاً للأمن الغذائي هو: إنتاج الدولة لأكثر قدر ممكن من احتياجاته للمواد الغذائية بطريقة اقتصادية، تراعي فيه الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد وما تملكه من مقومات. (الجبوري، ٢٠١٢)

إن حالة الأمن الغذائي تعكس مجموعة من المؤشرات مثل الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي إذ إن الفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز في معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات نمو استهلاك الغذاء، أما الاكتفاء الذاتي: فهو مقدرة الدولة على توفير جميع احتياجات البلد من المواد والسلع الغذائية عن طريق إنتاجها المحلي. (الجبوري، ٢٠١٢)

من مؤشرات الأمن الغذائي الفجوة الغذائية وهي تتشكل نتيجة العجز في معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات النمو في استهلاك الغذاء، فالفجوة الغذائية توضح وتفسر حجم المشكلة الغذائية التي يتعرض لها البلد، ويمكننا قياس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المواد الغذائية المختلفة وإجمالي المنتج منها. (الجبوري، ٢٠١٢)

٢-١-١٠ مؤشرات الإنتاجية الغذائية العربية:

يتطلب إنتاج الغذاء في الوطن العربي ثلاثة مجالات رئيسية في التنمية الزراعية، الأول: تطوير الإنتاجية المنخفضة وخاصة لمحاصيل الزراعة البعلية، والثاني استغلال موارد المياه السطحية والجوفية لأغراض الري، والمجال الثالث: إنشاء البنى التحتية الأساسية لأن الإنتاج الزراعي من العوامل المؤثرة في الثروة الاقتصادية التي لا يمكن التخلي عنها أو تجاهلها، وأشارت الإحصاءات في وطننا العربي إلى أن الإنتاج العربي من الغذاء لا يكفي احتياجات أكثر من ثلثي سكان العالم العربي ويرجع ذلك إلى تفاوت واختلاف الموارد الزراعية بين الدول العربية وضعف الهياكل الزراعية وقلة الاستثمارات في مجال إنتاج الغذاء والزراعة، ويتفاوت إنتاج الغذاء والواقع الغذائي من دولة إلى أخرى ونوعية الموارد

الطبيعية وتوافر الموارد الطبيعية وتوفر عناصر التنمية الزراعية ومستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجيا والمشروعات الزراعية والإنتاجية المختلفة.

وقد ساعدت الحكومات الدولية على تحسين وتطوير الموارد وتنويع الإنتاج لكن الإيرادات السياسية والإجهزة الرسمية القائمة على تطبيقها لم تصل لمستوى التحدي الذي تفرضه محددات التنمية الزراعية العربية فتدنى الإنتاج الغذائي وتخلفه عن مواكبة الاستهلاك في الوطن العربي أدى لظهور عجز واضح وضخم في الميزان التجاري لجميع السلع الغذائية الهامة.(الشوك، ٢٠١٠)

تتمثل التحديات التي تواجه الاكتفاء الذاتي الغذائي في عدم تحقيق الزيادة في الموارد الطبيعية. وحتى نستطيع الخروج من تدني الإنتاج الغذائي إلى مضاعفته لا بد من إتباع بعض الإجراءات مثل تحسين الظروف المناخية والسياسية العربية التي تؤثر بشكل فعال في إنتاج الغذاء.(بكور، ١٩٧٩)

ويتميز الوطن العربي بإمكانيات زراعية لو تم استغلالها بشكل صحيح لحصلنا على الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي وتوقفت الدول العربية عن استيراد الغذاء وأصبحت مصدرة له، فمشكلة الغذاء لم تعد مشكلة اقتصادية فحسب وإنما لها أبعاد أخرى سياسية واجتماعية وأمنية فالوطن العربي يعتمد في تلبية أكثر من نصف غذائه على الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، وهنا سيظهر الخطر والتبعية الغذائية بعد أن يصبح الغذاء أداة تهديد في يد الأقطار المنتجة له. وللنهوض بالزراعة في الوطن العربي لا بد من إصلاح القطاع الزراعي وإنشاء البنية التحتية مثل طرق النقل ووسائل المواصلات بمختلف أنواعها وأشكالها بالإضافة إلى توفير المرافق والخدمات من ماء صالح للشرب والكهرباء. إن متطلبات الزراعة والمدخلات الزراعية تحتاج إلى تمويل مناسب وإن هذا التمويل لا تقدر عليه جميع الدول العربية لذا يتطلب الأمر تعاون بين بلدان الوطن العربي ودول الخليج مثلاً على شكل مشاريع تتخذ الطابع الشمولي بحيث تظهر قدرات كل بلد عربي. وهنا المشكلة ليست معقدة

فالحل بتوحيد جميع الجهود والإمكانيات واستثمارها وتكاتف جهود الدول العربية مع بعضها وتسخير كافة قدراتها من أجل استغلال مواردها الطبيعية والبشرية ولمواجهة مشكلة الغذاء في الوطن العربي.

ويجب وضع استراتيجية تشمل الجوانب الاقتصادية وجميع أبعادها الاستثمارية والاجتماعية وأيضاً الثقافية ويتم ذلك بالتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والربط بينها وعلى الاستراتيجية الغذائية العربية أن تشمل على خطط وبرامج لجميع الدول العربية.

أما على المستوى المحلي فيجب على كل دولة عربية أن تولي اهتماماً كبيراً بالزراعة بشكل عام وإنتاجية الغذاء بشكل خاص باستغلال الموارد البيئية المتاحة و تحفيز القطاع الخاص للاهتمام بالمشاريع الزراعية وبذل الحوافز المتعددة لاستقطاب المستثمرين وإنشاء الخدمات الأساسية والمرافق حتى لا يتحمل القطاع الخاص تكلفتها الكبيرة وهناك بعض الإجراءات التي يمكن عملها في هذا الشأن كإقامة الجمعيات والمؤسسات التي تهتم بالنشاط الزراعي وتعمل على تسويق المنتجات الزراعية ودعمها. (الفرا، ١٩٨٦)

لقد تغيرت وجهة النظر بشأن الأمن الغذائي في الاستجابة إلى تحسين فهم العوامل التي تسهم في ذلك. فعلى سبيل المثال الفهم الأفضل للجغرافية المكانية والزمانية وكشف أبعاد الأمن الغذائي يعمل على ضرورة إعادة النظر في مصطلح الأمن الغذائي من حيث مستوى التنظيم للإنسان، من الفرد إلى الأسرة والمجتمع ويمكن أن ننظر للأمن الغذائي من حيث الكمية الإجمالية للمواد الغذائية التي يمكن أن تنتج أو التي يمكن الوصول إليها (مثلاً) عن طريق الشراء أو النقل. وهناك أدلة كافية تبين أن الأمن الغذائي العالمي سيبقى قلق في جميع أنحاء العالم خلال نصف القرن المقبل وما بعده وخاصة في البلدان النامية ولذلك فإن عملية فهم الأبعاد المتطورة ووجهات النظر بشأن الأمن الغذائي مهمة في تطوير مجموعة ملائمة من السياسات والتدخلات لمعالجة هذه المشكلة. (Opara,2013)

ومن هنا، فمن الواجب على الدول النامية إعادة النظر في موضوع الأمن الغذائي، بصورة جديّة، إذ إن التهديد بالغذاء الذي تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية هو من أخطر الأساليب التي تهدد به الدول النامية والدول العربية بشكل خاص وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والحضارية، وتعد أزمة الخليج بالتسعينيات خير دليل على ذلك. (سبيتان، ١٩٩٦)

٢-١-١١ الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في الأردن:

يتفاعل الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي مع بعضهما البعض في عملية متعاضدة ومتكاملة في مسار التنمية، ففي العصر الحديث هناك مجتمعات بأكملها قد حققت الأمن ونجح الأفراد في الهروب من الجوع المزمن إلا أن بعض بلدان العالم النامي خاصة إفريقيا وجنوب آسيا لم تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي فيها، فهناك العديد من العوامل التي تسبب انتشار الجوع والتعرض للمجاعات، لذا يجب علينا أن نسأل عن كيفية التعامل مع الجوع والمجاعة وللإجابة عن هذا السؤال يتم تقديم الابتكارات المؤسسية التكنولوجية التي هي في صلب النمو الاقتصادي الحديث وبدون هذه الابتكارات لا يمكن للدول التي تعاني عجز في تحقيق الغذاء والهروب منه وتحقيق الأمن الغذائي. (Timmer, 2004)

٢-١-١٢ النتائج والابعاد الاقتصادية لفقدان الأمن الغذائي:

من النتائج الاقتصادية لفقدان الأمن الغذائي:

١- ارتفاع نسبة الموارد البشرية المخصصة للمجتمع لإنتاج الغذاء الأمر الذي يجعل النسبة المخصصة لإنتاج السلع غير الزراعية صغيرة جداً فلا يسمح بتنوع يذكر في الإنتاج الوطني.

٢- نقص توفر الفائض الغذائي لتغطية استهلاك السكان الحضريين ونتيجة الاستيراد المتكرر للغذاء يعمل على تقييد التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة للعبء الملقى على عاتق ميزان المدفوعات وزيادة

المديونية. (بكر، ١٩٧٩)

و تعد الأبعاد التالية من الأبعاد الرئيسية في التأثير على الأمن الغذائي، (عبد الحفيظ، ٢٠١٣):

- الانخفاض في الإنتاج: يعد مستوى الإنتاج في عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي أقل نوعاً وكماً مما هو مطلوب للاستهلاك الأفضل.
- قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة في عدد السكان غذائياً لتأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية لشعوب العالم، يعد القطاع الزراعي المحور الجوهري لذلك وهو حجر الأساس لاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولكن مع زيادة عدد السكان واتساع الفجوة بين الزيادة السكانية ومعدل التنمية الاقتصادية هل تستطيع الفجوة الغذائية الوفاء باحتياجات السكان وملاحقة الزيادة السكانية؟
- تزايد معدلات الاستهلاك: مع تقادم زيادة حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لفئات معينة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد فتركز هذه الفئة معظم إمكانياتها في الاستهلاك الغذائي بشكل كبير فينخفض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة فيترتب على ذلك تقادم الفجوة الغذائية.
- التحديث الإنتاجي: تحديث الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية تعد مدخل مهم لتحقيق تنمية زراعية تحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي.
- درجة استقرار الأسعار: تؤثر تقلبات الأسعار على الأمن الغذائي بدرجة كبيرة وخصوصاً تقلبات أسعار القمح فكلما زاد سعره أدى لارتفاع فاتورة المستوردات من القمح.
- الاستثمار في قطاع الزراعة: يعمل التركيز على قطاع الصناعة وتطويره إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة وتدني الإنتاج وضآلة معدلات نمو المساحات المزروعة.
- إعادة تخصيص الموارد: هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية والنقدية.
- وتلعب الصدمات الاقتصادية دور كبير على الأمن الغذائي حيث تؤثر هذه الصدمات في اقتصاد غير متنوع في أوضاع الأمن الغذائي في العديد من اقتصاديات الدول النامية وتظهر أهمية معرفة

مؤشر الصدمات الاقتصادية من أن الصادرات في الدول العربية تعتمد على مورد واحد وهو النفط. (النجفي، ٢٠٠٩)

٢-١-١٣ الإستراتيجية العربية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي:

لقد كافحت الحكومات الوطنية والمحلية في البلدان النامية وقتاً طويلاً لقهر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وهذا التحدي لن يزول قريباً، لذا إتبعنا هذه الدول العديد من الإستراتيجيات وبحثنا بالعديد من الدراسات للحد من نقص الغذاء. (Garrett and Ruel, 1999)

إن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي لها علاقة وطيدة بحالة التجزئة التي يعيشها الوطن العربي وفشل التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة الميدان الزراعي كما إن هناك جوانب عديدة لأزمة الأمن الغذائي العربي تتمثل بالتغيرات الاقتصادية العالمية و هذه التغيرات تفرض عدة تحديات كبيرة على العالم العربي على مستويين هما حرية التجارة الدولية وتحرير رؤوس الأموال العالمية وهذه التحديات تمس أمن الوطن السياسي والتنمية الاقتصادية، وفي ظل هذه التغيرات العالمية أصبح لا بد من تطبيق سياسات زراعية للخروج من المأزق وتحقيق الأمن الغذائي وتعد أزمة الغذاء العالمي بمثابة إنذار للدول العربية، وللدول النامية بشكل خاص، للتحرك من أجل تأمين الغذاء والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه الشعوب، وتقليص الفجوة الغذائية، وهذا يتطلب وضع تصور للأمن الغذائي العربي آخذين بعين الاعتبار الاستفادة قدر المستطاع من الموارد الزراعية التي لم تستغل على النحو التالي:

١- تعزيز القطاع الزراعي في العالم العربي ودعمه بشتى الوسائل الممكنة.

٢- العمل جدياً من أجل زيادة الإنتاج، لرفع نسب الإكتفاء الذاتي.

٣- العمل على إستغلال مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة.

وذلك لن يتم إلا من خلال التكامل الزراعي العربي ودعم القطاع الخاص، حتى يقوم بدوره في النهوض بالقطاع الزراعي، بإدخال أساليب ومعدات حديثة في الزراعة، والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي، وأيضاً تشييد المزيد من المصانع الخاصة لحفظ المنتجات الزراعية وتجميدها وتعليبها، لتكون بأسعار مناسبة في متناول الجميع وفي جميع المواسم. (الدغمي، ٢٠١٣)

إن تطبيق السياسات الزراعية يكون في منظومة من التشريعات التي تفرضها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الزراعة التنموية و الهدف من تطبيق هذه السياسات هو زيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي وللوصول لدرجة عالية من الاكتفاء الذاتي.

ويتطلب على الدولة في ظل تحقيق هذه الأهداف مساعدة المزارعين للتغلب على جميع المعوقات. ورغم هذه الجهود فإن الدول العربية لم تتمكن من تقليص الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه وبناء على ذلك فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أقر في ٧ سبتمبر ٢٠٠٣ أهمية أن يتبع الوطن العربي استراتيجية تنموية عربية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي في هذا العالم العربي، بحيث تتخذ من التنمية الزراعية غاية لها كي نتعرف على الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي ونجد حلولاً مناسبة لها ويكون ذلك بمعرفة ومواجهة الأسباب الرئيسية التي تحول دون تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهذه المعوقات تتمثل ب: (رضوان، ٢٠٠٩):

- فشل التكامل الاقتصادي العربي.
- عدم الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية.
- ضعف الاستثمار والتمويل في الميدان الزراعي وفشل علاقات التبادل التجاري العربي مع الدول الخارجية.

إذاً إن مشكلة الأمن الغذائي تعود إلى أهمية بناء إستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي العربي وتقوم على المرتكزات التالية: (المقداد، ٢٠١٣):

١. مقدرة الدول العربية على إنتاج السلع الغذائية الضرورية وتأمين السلع الغذائية في الأسواق العربية، وفي مختلف الظروف التي تتعرض لها الدول.
٢. توافق وتوازن أسعار الغذاء مع المقدرة الشرائية والدخول للمستهلك العربي. (الدغمي، ٢٠١٣)
٣. الإخذ بعين الاعتبار معادلة الطلب والعرض للسلعة الغذائية ومعنى ذلك أن توجه القطاعات الغذائية بالتعرف على احتياجات السوق العربي للسلع الغذائية المنتجة.
٥. الاهتمام بالجودة العالية للمنتجات الغذائية في العالم العربي.
٦. التركيز على الاهتمام بجانب تكثيف العائد من استخدام موارد الوطن العربي الزراعية، لأن تقليل الفجوة الغذائية يستلزم دور حكومي وتنقيفي من مختلف مؤسسات المجتمع المدني.
٧. تكاتف جهود الجهات المعنية وتوظيفها في محاور الأمن الغذائي العربي لتكون فاعلة في زيادة إنتاجية الأسر في الريف للتغلب على مشكلة الهجرة الداخلية باتجاه المدينة.
٨. تعزيز التكامل الإقليمي، إذ إن تعزيز الأمن الغذائي العربي يرتبط بتعزيز التكامل الإقليمي بشكل عام، واقتصادياً بشكل خاص.

٢-١-١٤ أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية العربية:

قد انبثقت عن هذه الرؤية أهداف لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية للعقدين القادمين كالتالي، إتباع منهج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية المتعددة، وإيجاد سياسة زراعية عربية مشتركة وتوفير الغذاء الآمن للسكان في جميع الأوقات واستدامة الموارد الزراعية العربية واستغلال الموارد الزراعية العربية بقدر كبير من الكفاءة وتحسين نوعية الحياة في الريف العربي بروافدها المختلفة. (رضوان، ٢٠٠٩)

إن الواقع الحالي الذي يعيشه الوطن العربي أفرز صعوبة في التنسيق بين هذه الدول خاصة تلك التي تشهد صراعات سياسية، لذا فإن هذه الإستراتيجيات قد تكون ركيكة بسبب فقدان القدرة على التنسيق بالمنطقة العربية، والصراعات بين هذه الدول، اما فقد البعد الأمني طغى على جميع الجوانب الأخرى بحيث أصبح التركيز الأساسي عليه.

٢-٢ المبحث الثاني: الفجوة الغذائية

٢-٢-١ مفهوم الفجوة الغذائية

من المؤكد أن جميع المعطيات والمؤشرات الإنتاجية على مسألة الغذاء تبين أن الوطن العربي يعاني من فجوة غذائية كبيرة في إنتاج السلع الغذائية وهذه الفجوة آخذة بالاتساع الكبير نتيجة لزيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة تفوق الإنتاج وعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية ومقومات الإنتاج في الوطن العربي إلا أن الدول العربية تعتمد على استيراد الغذاء بشكل كبير لسد تلك الفجوة وإذ بلغت قيمة الاستيراد في الوطن العربي ما يزيد على ١٠٠ نوع من أنواع الغذاء. (الحفار، ١٩٩٤)

علمًا بأن الفجوة الغذائية تعرف ب: الفرق بين الإنتاج والاستهلاك فإذا كان هذا الفرق سلبياً فذلك يعني عجز الإنتاج بمقدار هذا الفرق السالب، أما إذا كان الفرق موجب فذلك يعني فائض في الإنتاج بمقدار هذا الفرق الموجب. (خزاعلة، ٢٠٠١)

٢-٢-٢ أسباب الفجوة الغذائية:

من أبرز صفات الفجوة الغذائية في الوطن العربي بأنها آخذة بالتذبذب من عام لآخر ويعود ذلك للعديد من الأسباب منها (الشوك، ٢٠١٠):

١. التغير في الإنتاج (النباتي، والحيواني).

٢. تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج.

٣. زيادة معدل الاستهلاك.

٤. ضعف معدل الإنتاج.

٥. زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية.

٦. تدني معدلات الاكتفاء الذاتي.

٧. تقلبات أسعار السلع العالمية.

ويعاني الوطن العربي من فجوة غذائية كبيرة منذ بداية التسعينيات و بات تمويل استيراد الغذاء يشكل عبئاً كبيراً على معظم الموازنات المالية لكثير من الدول العربية ويعمل على استنزاف جزء لا يستهان به من الدخل القومي العربي.

وهناك فرق كبير بين الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي حيث تشير الفجوة الغذائية إلى الفرق بين قيمة المستوردات وقيمة الصادرات من المجموعات السلعية الغذائية المختلفة أما الاكتفاء الذاتي فتشير معدلاته من السلع الغذائية إلى مساهمة إجمالي الإنتاج من تلك السلع في المتاح للاستهلاك منها. (رضوان، ٢٠٠٩)

الجدول رقم (١)، تفاوت الفجوة الغذائية خلال الأعوام (٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٣) وقيمة العجز أو الفائض لبعض من مجموعات السلع

الغذائية في الوطن العربي (مليون دولار).

٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		المجموعات السلعية
نسبة الفائض %	الفائض	نسبة الفائض %	الفائض	نسبة الفائض %	الفائض	
٥٣.٦٢	١٩٩٥٠.٦	٥٢.٥٢	١٩٣٤٢.٨	٥٠.١٨	١٨٢١١.١	مجموعة الحبوب
٢٦.٥٩	٩٧٠٩.٥	٢٤.٩٩	٩٢٥٣.٧	٢٣.٤٦	٨٥١٦.٥	القمح والدقيق
٨.٠٤	٢٩٩٠.٨	٧.٩٨	٢٩٣٨.٣	٨.٣٠	٣٠١١.١	الأرز
٥٦.٣٧	٨٧٧.٠٥	٥٧.٧٥	٦٩٧.٢٢	٦٤.١٧	٦٦٨.٦٩	الخضر
٠.٣٤	١٢٥.٧	٠.٩٩	٣٦٣.٦	٠.٩٦	٣٤٧.٣	الفاكهة
	٣٥٦٣٣.٣		٣٥٦٢٤.٠		٣٥٢٥٠.٣	قيمة الفجوة

• المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٣، ٢٠١٣.

يوضح الجدول رقم (١) تفاوت الفجوة الغذائية خلال الأعوام (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١)، لبعض

المنتجات الغذائية حيث وضع الفائض ونسبته لكل منها.

٢-٢-٣ العوامل المؤثرة في الفجوة الغذائية

الفجوة الغذائية تعكس نسبة العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية حاجيات السكان.

وتتأثر الفجوة الغذائية بعاملين :

العامل الأول: إن تعاضم الزيادة في الإنتاج المحلي عن حاجيات السكان من السلع الغذائية يؤدي لانكماش الفجوة الغذائية والعكس صحيح.

العامل الثاني: الاهتمام بترشيد الحاجات الأساسية من السلع الغذائية يؤدي لتقليص حجم الفجوة الغذائية. (عبد الحفيظ، ٢٠١٣)

٢-٢-٤ طرق قياس الفجوة الغذائية:

يتم تحديد الفجوة في الأمن الغذائي عن طريق الفجوة الفعلية والمعيارية:

فالفجوة الفعلية هي: الفرق بين الصادرات والمستوردات الغذائية حسب مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي وهو الذي يستعمل في تحديد الأمن الغذائي الفعلي.

اما الفجوة المعيارية: فهي الفرق بين قيمة المستوردات الغذائية وما هو مخصص للاستيراد من الموارد المالية (عبد الحفيظ، ٢٠١٣)

٢-٢-٥ العوامل التي ترتبط بها الفجوة الغذائية في الوطن العربي

ترتبط الفجوة الغذائية بالعالم العربي بعوامل عديدة تتمثل بما يلي:

أولاً: العامل الديمغرافي: يرتبط العامل الديمغرافي بعدة عوامل فرعية تؤثر على واقع الأمن الغذائي العربي، لأن هذه العوامل تسهم في تعاضم مشكلة الفجوة الغذائية لدى الدول العربية، ويمكن إيجاز هذه العوامل على النحو الآتي: (المقداد، ٢٠١٣).

أولاً: النمو السكاني: لا زال معدل الزيادة الطبيعية في الوطن العربي مرتفعاً جداً مقارنة بالمعدل العالمي.

ثانياً: التوزيع السكاني: حيث ان عدد سكان الوطن العربي يزداد بشكل كبير ويتوقع أن يصل عددهم إلى (٤٨٠) مليون نسمة بحلول عام (٢٠٣٠). (عبد السلام، ١٩٩٠)

ثالثاً: النمط الاستهلاكي للسكان: فقد أثبتت بعض الدراسات المتعلقة بتركز السكان في مناطق معينة بتأثر ذلك على متوسط الاستهلاك الكلي، بحيث يزيد ويكون أكثر تنوعاً في المناطق الحضرية بالمقارنة مع الريف الزراعي، لأن القدرة الشرائية للأفراد تكون أعلى في المدن وكذلك نمط استهلاك السلع الغذائية في المدن يميل إلى نوعية السلع المستوردة.

رابعاً: وجود خلل في السياسات الزراعية لدى حكومات الدول العربية قبل وبعد المتغيرات الدولية في النظام العالمي الجديد.

ثانياً: العامل الطبيعي:

إن العامل الطبيعي يرتبط بعوامل فرعية تتمثل بمساحة الأراضي الزراعية (محدودية الأراضي الزراعية)، عامل المياه (سوء الاستغلال الأمثل للمياه) التصحر، وهو أبرز المعوقات التي تواجه تنمية الأراضي الزراعية في الوطن العربي. (رضوان، ٢٠٠٩)

ثالثاً: العامل الدولي:

لقد ساعدت متغيرات النظام العالمي الجديد، في تلاشي دور الحكومات للدول العربية، في أن تتبع سياسات رسمية تؤدي لتقليص حجم الفجوة الغذائية.

وكان للمتغير الدولي التأثير الكبير على الأسواق الغذائية المحتكرة في العالم من قبل مجموعة قليلة من الدول والشركات متعددة الجنسية، بسبب قدرتها في التأثير على أسعار سلع المواد الغذائية، مع استخدام أساليب الاحتكار.

٢-٢-٦ دور السياسات العامة في الوطن العربي في زيادة الفجوة الغذائية العربية

ومن الممكن إيجاز دور هذه السياسات بما يلي:

- توفير الغذاء للمواطن العربي دون التركيز على أهمية مصدره وهذا أدى إلى زيادة الاستيراد.
- لم توظف السياسات الحكومية العربية متطلبات التكامل الإقليمي ومفهوم الاعتماد المتبادل لاستثمار موارد إنتاج الغذاء.
- عوامل الصراع والانقسام في الوطن العربي، المواقف العربية تؤثر بشكل سلبي في إيجاد إستراتيجية تكاملية بين الوحدات السياسية العربية، تخدم الاكتفاء الذاتي.
- تعاني الدول العربية من إشكاليات حكومية متعلقة بالفساد الإداري والمالي، حيث أثر ذلك في جدية الاهتمام بالمصالح والقضايا التي تهم المواطن ومنها الأمن الغذائي العربي.(الدغمي،٢٠١٣)
- لقد ساعدت المتغيرات الدولية في النظام العالمي الجديد على تقليص الدور الحكومي للدول العربية في إتباعها سياسات رسمية تعمل على تضيق حجم الفجوة الغذائية، إذ ان الدول العربية لم تشهد خطوات متسارعة باتجاه الخصخصة، نتيجة عضويتها في منظمة التجارة العالمية، التي تعمل على تقليص دور الدولة في الإنتاج والتسويق، وتصفية المؤسسات الحكومية لصالح القطاع الخاص.(الدغمي،٢٠١٣)

ومن المتغيرات الدولية التي لها دور فاعل في تحقيق مستويات ملائمة للأمن الغذائي العربي، ما يلي:

- العولمة وسياسات منظمة التجارة العالمية (الجات).
- ازدياد المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الدولية.(الدغمي،٢٠١٣)

٢-٢-٧ المقترحات للحد من تفاقم الفجوة الغذائية العربية:

هناك العديد من المقترحات للحد من الفجوة الغذائية العربية منها: (القاسم، ٢٠١٠).

١- إتباع سياسات الاستثمار الزراعي والإنتاج.

- منح حوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات بكافة أنواعها.

- تحديث خريطة الاستثمار الزراعي في الدول العربية.

- الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الزراعية العربية.

٢- التطوير التقني الزراعي وتحسين الإنتاج والإنتاجية:

- توفير المهارات التقنية للارتقاء بالإنتاجية الزراعية.

- تطبيق أنظمة الري الحقلية الأعلى كفاءة في استخدام المياه.

- تحديث كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها.

٣- ترشيد استخدام الموارد المائية: ويكون ذلك من خلال:

الاهتمام بمشروعات حصاد المياه، حيث تقوم هذه المشاريع بحجز مياه الأمطار والسيول في فترات

سقوطها بطرق عديدة ومختلفة تختلف باختلاف الغاية من تجميعها ومعدلات هطولها وإعادة استخدامها

سواء للشرب أو لتغذية المياه الجوفية. (الشيخ، ٢٠٠٦)

ويقصد بالحصاد المائي Water Harvesting: عملية تجميع أو حصاد مياه الأمطار. حيث استفادت

منها الحضارات قديماً في الوطن العربي فمنذ القدم قام الإنسان بتسوية سفوح التلال لتحسين الجريان

السطحي لمياه الأمطار وتوجيهها نحو الحقول الزراعية وإقامة المدرجات على السفوح الجبلية وتم تطوير

هذه التقنيات وإدماجها في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول

العربية (كدودة، ٢٠٠٣)

١- البيئة والتنمية الزراعية المستدامة:

- معالجة المشاكل البيئية مثل الانجراف المائي والهوائي التلوث والزحف الصحراوي.
- رفع كفاءة أنظمة تسويق المنتجات الغذائية:
- تطوير وتحسين الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية العربية.
- تعزيز التجارة البينية العربية لتقليل اعتماد الوطن العربي على الأسواق العالمية.
- الاهتمام بمشروعات التسويق والتصنيع الزراعي.
- النمو السكاني والعادات، والأنماط الغذائية المتبعة في الدول العربية.
- تعديل سياسات دعم الغذاء في الدول العربية.

٢-٣ المبحث الثالث: التبعية الغذائية والاكتفاء الذاتي في الوطن العربي

لقد تدهورت نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في وطننا العربي منذ بداية السبعينيات، وباتت في السنوات الأخيرة شديدة التدهور، حيث اعتبرت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استيراداً للغذاء. (رضوان، ٢٠٠٩)

إن مرحلة بلوغ أي مجتمع حالة الاكتفاء الذاتي لجميع السلع يعد ضرورة لا بد منها، لتجنب المجتمع العديد من الصعوبات والمخاطر التي تنشأ بسبب ظروف خارجية وتمنع المجتمع من الحصول على السلع الضرورية واللازمة خاصة في ظل الظروف الدولية الحالية التي لا تسمح لكل بلد أن يواجه جميع موارده لإنتاج السلع التي يحتاجها، وتسعى كل دولة جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، بمعنى الوصول إلى وضع معين يعمل على إنتاج جميع السلع الغذائية التي يحتاجها المواطنون من الغذاء. وحتى يتحقق الاكتفاء الذاتي يجب أن يتناسب الإنتاج مع عدد السكان مع الطلب على المواد الغذائية. (خضري، ٢٠٠٢)

إن تحقيق الإكتفاء الذاتي مرتبط بالدرجة الأولى بجميع الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تأمين الإحتياجات، ويتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي تضحيات عديدة اقتصادية أو اجتماعية. و يعرف الإكتفاء الذاتي بأنه مقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محلياً. (نشرة الأمن الغذائي، ٢٠١٤)

٢-٣-١ عوامل الوصول للاكتفاء الذاتي:

جميع الموارد باختلافها وقدرتها على إنتاج الكميات اللازمة لسد حاجيات السكان والسياسة الاقتصادية والإجراءات التي تتبع لبلوغ الاكتفاء الذاتي بسهولة وتدفق السلع من بلد لآخر، بالإضافة لأسعار السلع ومستوى المعيشة السائد في البلد. (خضري، ٢٠٠٢)

٢-٣-٢ أنواع الاكتفاء الذاتي:

١. اكتفاء ذاتي طبيعي.
٢. اكتفاء ذاتي اقتصادي. (موسوعة العلوم القانونية والاقتصادية).
٣. إن معدلات الإكتفاء الذاتي تعكس تقديراً كمياً لأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام والاقتصاد الزراعي بشكل خاص. حيث يخلل الاكتفاء الذاتي لعدة أسباب منها:

- إذا زاد عدد السكان بمعدل أعلى من الإنتاج.
- إذا زاد الطلب على الغذاء بمعدل أعلى من إنتاجه.
- تدني القدرة الشرائية للسكان، حيث أن أي تغيير إيجابي في القدرة الشرائية يؤدي لزيادة الطلب على الغذاء وعدم مواكبة الزراعة، أدى لزيادة الطلب على الغذاء والاستيراد من الدول الأخرى. (خضري، ٢٠٠٢)

وعند الوصول الى معدلات اكتفاء ذاتي عالية يجب العمل على تطوير العوامل المساهمة في رفع هذه المعدلات من زيادة الانتاج، ورفع المقدرة الشرائية وتحفيز الزراعة وتطويرها ومواكبة الطرق الحديثة للزراعة عن طريق استخدام التكنولوجيا فيها، والجدول التالي يبين معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية بالوطن العربي.

جدول رقم (٢) معدلات الإكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية في الوطن العربي بالطن (%)

السلعة	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	متوسط الفترة
الخضر	١٠٠.٩	١٠٠.١	١٠٠.٠	١٠٠.٣
الفاكهة	٩٦.٣	٩٦.٢	٩٦.٩	٩٦.٥
اللحوم الحمراء	٨٠.٩	٨١.٤	٨٠.٩	٨١.١
الحبوب	٤٥.٦	٤٢.٧	٤٣.٠	٤٣.٨
الزيوت النباتية	٣٩.٣	٣٤.٤	٣٩.١	٣٧.٦
البيض	٩٧.٥	٩٥.٨	٩٥.٤	٩٦.٢

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٣، ٢٠١٣ م.

يوضح الجدول رقم (٢) التفاوت بمعدلات الاكتفاء الذاتي حيث شهدت معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية تطورات متفاوتة خلال الفترة (٢٠١٣، ٢٠١٢، ٢٠١١، ٢٠١٠)، فزادت الخضراوات والفاكهة والحبوب واستقرت بالنسبة للزيوت النباتية وبيض المائدة.

وفي حال تم تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي العربي، فإنه سيتوفر العديد من الموارد المالية الهائلة التي من الممكن استخدامها في استيراد السلع الرأسمالية لتطوير القاعدة الاقتصادية في بلد ما. (خضري، ٢٠٠٢)

٢-٣-٣ التبعية الغذائية:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العربي، إلا أن فشله في تلبية الطلب المحلي المطرد على السلع الغذائية جعل الدول العربية منطقة عجز غذائي، لا سيما في أهم السلع الإستراتيجية التي لا غنى عنها كالقمح، الأمر الذي فرض على الدول العربية درجة من التبعية باعتمادها على الدول المتقدمة في الحصول على الغذاء مما ترتب على ذلك العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. (المرزوقي، ٢٠٠٥)

والتبعية الغذائية: هي اعتماد الوطن العربي اعتماداً كبيراً على الدول الرأسمالية المتقدمة في حصولها على حاجياتها من السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والقمح، وهذه التبعية تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تنتج عن الاعتماد الكبير على الغرب الرأسمالي، الذي يستخدم أداة التجويع ضد الوطن العربي كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب حظر النفط العربي عام ١٩٧٣.

وتعرف التبعية كنوع من علاقة اعتماد متبادل لكنها غير متكافئة في مجال الحصول على الغذاء بحيث يترتب عليها العجز الداخلي في الغذاء وتزايد اعتماد البلد التابع على مصادر الغذاء الخارجية لمعظم المحاصيل وخضوعه للتأثيرات السلبية التي تنتج عن ممارسات الدول التي تحتكر الغذاء. (صالح،

(١٩٩٦)

٢-٣-٤ أسباب التبعية الغذائية:

تعود التبعية الغذائية إلى أسباب منها داخلية وأخرى خارجية.

أما الأسباب الداخلية فتعزى إلى: الأسباب الطبيعية، ويختلف تشخيص هذه الأسباب فبعضهم يعزو ذلك إلى التخلف في مجال الزراعة وإنتاجها، وبعضهم يعزو ذلك إلى العوامل المناخية والبيئية التي تعد سبباً رئيسياً للتبعية الغذائية متمثلة باستمرار موجات الجفاف وشح المياه في العديد من الدول العربية والأسباب الديموغرافية حيث بلغ حجم الزيادة في عدد السكان في الوطن العربي تزايداً ملحوظاً بمعدل ٣% سنوياً وهذا المعدل يفوق متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي، فأدى ذلك لاختلال مستوى عرض الغذاء وطلبه، والموارد المالية: إن الإستراتيجيات القطاعية، وفقاً لمفهوم التخطيط الإستراتيجي الزراعي، لا تحدد تكاليف وموازنات لتنفيذ مكونات تلك الإستراتيجيات، وذلك يتحدد على مستوى البرامج التنفيذية والمشروعات والتي تدرج في الخطط السنوية التي تعتمد موازنتها من قبل أجهزة متخصصة، أما الأسباب الخارجية للتبعية الغذائية فلها دوراً لا تقل أهميته عن الأسباب الداخلية منها الاستعمار الاستيطاني الذي عمل على نهب الأراضي والثروات وتدميرها واغتصاب الموارد المائية وحرمان الناس من فرص التطور وأيضاً تجزئة الوطن العربي. (الشوك، ٢٠١٠)

٢-٣-٥ مؤشرات قياس تطور التبعية الغذائية:

١. النسبة التي تعتمد فيها الدولة على المصادر الخارجية للغذاء والتي يقصد بها نسبة المستوردات من الإنتاج الغذائي إلى إجمالي الاحتياجات الغذائية، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على تطور التبعية.

٢. نسبة الاكتفاء الذاتي: وهي النسبة التي يسهم بها الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الاحتياجات الغذائية، فكلما انخفضت دل ذلك على تزايد الاعتماد على المصادر الخارجية وتطور كبير في درجة التبعية الغذائية.

٣. نسبة المستوردات الغذائية إلى إجمالي الصادرات: وهي نسبة قيمة المستوردات الغذائية إلى إجمالي قيمة الصادرات، فكلما زادت فاتورة المستوردات الغذائية، أصبحت حصيلة الدولة تضم نسبة كبيرة من عائدات صادراتها، وهذا مؤشر على التبعية الغذائية. (صالح، ١٩٩٦)

٢-٣-٦ الانعكاسات السلبية لتطور التبعية الغذائية:

إن تطور التبعية الغذائية يعكس العديد من التأثيرات السلبية على نواح عديدة منها:

أولاً: التأثيرات السلبية في المجال الاقتصادي: كالاتتماد على المصادر الخارجية، يؤدي لتطور درجة الانكشاف الغذائي وتزيد نسبة المستنزف من الموارد الاقتصادية لتغطية ذلك العجز وتدني حصة الصادرات فتصبح غير كافية لتمويل قيمة المستوردات فتضطر الدولة إلى الاقتراض، وتتزايد الديون.

ثانياً: الانعكاسات السلبية على الناحية السياسية: تستخدم الدول المتقدمة الغذاء كوسيلة للضغط على الشعوب المستوردة له، لتستطيع بسط نفوذها، حيث أصبحت مؤخراً العديد من الشركات الكبرى في الدول المتقدمة تسيطر على جزء معتبر من التجارة العالمية للغذاء.

ثالثاً: الانعكاسات السلبية على الناحية الاجتماعية: تزداد معدلات الفقر وسوء التغذية التي تترافق مع تزايد العجز الغذائي وضعف الإنتاجية، بحيث تصبح الدول غير قادرة على مواجهة الانعكاسات السلبية الناجمة عن ذلك والأزمات المحتملة كالمجاعات أو نقص المخزونات الإستراتيجية في بعض البلدان وما يرافقها من اضطرابات اجتماعية. (صالح، ١٩٩٦)

الفصل الثالث

الأمن الغذائي في الأردن

الفصل الثالث: الأمن الغذائي في الأردن.

إن التخلص من ظاهرة العجز الغذائي يتطلب زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي، وزيادة الرقعة الزراعية والنهوض بمستوى الزراعة، لتتحول إلى قطاع رئيسي كبير من خلال محاولة دمج الرقعة الزراعية الصغيرة المتمركزة بأيدي المزارعين من خلال نماذج تعاون بين صغار المزارعين.

وما زالت مشكلة الغذاء من المشاكل البارزة التي تواجه الأردن حالياً، رغم التطور الذي حققه القطاع الزراعي، ويتعرض الأردن كغيره من الأقطار العربية الأخرى لنقص الغذاء ويعود ذلك لعوامل عدة منها: الظروف المناخية السيئة، والعجز في الإنتاج خصوصاً المحاصيل الرئيسية كالقمح والشعير، وزيادة الاستهلاك، وزيادة حجم المستوردات الغذائية من الخارج.

ويعد الأمن الغذائي من أهم المواضيع لكل دولة ولا تقل أهميته عن مواضيع الأمن الداخلي، أو الاجتماعي، أو السياسي، فيجب أن ينظر للأمن الغذائي في الأردن على أنه جزء من الأمن القومي، وذلك لأن الغذاء هو المصدر الرئيسي للحياة. (الكساسة، ١٩٨٤)

تلعب الزراعة دور ثانوي في اقتصاديات العديد من البلدان من بينها الأردن، غير أنه يجب على هذا القطاع أن يقوم بدور رئيسي على المسرح العالمي، إذا أردنا أن نسدل الستار على ظاهرة الجوع العالمية، ويمكننا الجزم أن معظم المزارعين في الأردن هم من صغار المزارعين، اللذين يشكلون كمجموعة أكبر المستثمرين في الزراعة، وإن قدراتهم في الحصول على الأغذية غير كافية ومتقلبة، ولحل هذه المشكلة، يجب بلورة نموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص، في مجال التنمية يشمل التكايف بين المنتجين والقائمين على تجارة الزراعة وتطبيق درجات ومواصفات الأغذية المطلوبة، وتوفير البنية الريفية الأساسية والعمل على تحسين المناخ الاستثماري للزراعة. (الدويري، ٢٠٠٩)

أوضحت وحدة المعلومات الاقتصادية بمجلة " الإيكونومست البريطانية" أن الأردن يحتل المرتبة ٥٩ عالمياً بالأمن الغذائي من بين ١٠٩ دول في العالم، واستندت " الإيكونومست" في بياناتها على مؤشر

(Global Food Security 2014). وجاء في بيان المنظمة أن الأردن يحتل المرتبة الخامسة عربياً بقدرته على تلبية احتياجاته من الغذاء الأساسي من منتجاته الخاصة أو قدرته على شرائه من الخارج مهما كانت الظروف، ومهما ارتفعت أسعار الغذاء العالمية.

ومن مميزات القطاع الزراعي في الأردن أنه غني بأساليب الإنتاج والتقنيات، التي تنعكس على كفاءة القطاع إذا اقترنت بالقدرة المالية البسيطة لدى المزارعين على تبني مختلف الأساليب الزراعية المتطورة التي تهدف إلى تخفيض التكاليف الزراعية على مستوى المزرعة. و تبني مثل هذه الأساليب يدعونا ككل لتوفير الدعم الفني والدعم المادي والبشري لأنشطة البحث العلمي والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا. (للحام، ٢٠١٤)

٣-١-١ الموقف الغذائي في الأردن:

بدأت حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي وقوة العمل في العقود الأخيرة بالتناقص على الرغم من أن الزراعة ستبقى مصدراً هاماً للقوت والتشغيل للمواطنين الأكثر فقراً في الأردن. وقد أظهرت الدراسات تمتع القطاع الزراعي بأفضلية نسبية في بعض المنتجات مع أن هذا ينخفض عند النظر في كفاءة استخدام المياه والإنتاج في غير فصل الشتاء.

هناك العديد من الجهود المبذولة لتحسين القطاع الزراعي وتتطوي تلك الجهود على زيادة استثمارات القطاع العام والخاص والمحافظة على التشريعات وتحسينها لتعزيز إنتاجية وكفاءة القطاع الزراعي ، والاستجابة لتغير الظروف البيئية مثل انخفاض نوعية التربة والمياه. (Transtec، تقييم القطاع الغذائي في الأردن، ٢٠١٢).

ويعاني القطاع الزراعي في الأردن العديد من المظاهر السلبية، نتيجة لذلك، فقد شهد الموقف الغذائي الأردن ترددي في أوضاعه، ويمكن أن نحصر المؤشرات الأساسية للموقف الغذائي من خلال الجوانب التالية:

- التقلب في الإنتاج الغذائي المحلي.

• الاستهلاك الغذائي في الأردن.

أولاً: التقلب في الإنتاج الغذائي المحلي:

يضم الإنتاج الغذائي في الأردن، المحاصيل الحقلية والحبوب والخضراوات والفواكه بالإضافة للمنتجات الغذائية الحيوانية، ويتصف الإنتاج الغذائي في الأردن بالتقلب من عام إلى عام، ويعاني التغير في كميات المحاصيل الزراعية، نتيجة لاعتماد الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية على مياه الأمطار التي تتذبذب من عام لآخر. (الكساسبة، ١٩٨٤)

ثانياً: الاستهلاك الغذائي في الأردن:

يصنف المجتمع الأردني أنه من المجتمعات الاستهلاكية شأنه شأن غالبية البلدان النامية التي تعجز عن تغطية حاجيات المستهلكين لأن إنتاجها المحلي سواء الزراعي أو الصناعي لا يكفي. ومن الظواهر غير الصحية المزمنة في الاقتصاد الأردني ظاهرة البذخ الاستهلاكي، نتيجة لاستمرار الاتجاهات السلوكية في الانفاق الاستهلاكي والمستوردات السلعية حيث ان استيراد السلع يتأثر بشكل كبير بالاتجاهات الاستهلاكية لدى الأفراد والميل الاستهلاكي العام مؤثر على ذلك مثل الاستهلاك (الكساسبة، ٢٠٠٠)

٣-١-٢ محددات الأمن الغذائي في الأردن:

تختلف محددات الأمن الغذائي في الأردن تبعاً لمستويات الأمن الغذائي (أسري، وطني، وعالمي)، وهذه المحددات تنحصر في المجموعات التالية:

- محددات طبيعية لها علاقة بقاعدة الموارد الطبيعية التي تشمل الموارد الأرضية والمائية والهواء والمناخ والطاقة غير المتجددة وهذه المجموعة تعد المحدد الأكبر و الأصعب في المعالجة والعوامل المحددة للاستخدام الأمثل للموارد وأهمها الآفات والأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات المزرعية والتكنولوجيا المتاحة التي يمكن توليدها والمحددات السكانية وتشمل معدل نمو السكان والزيادة غير الطبيعية للسكان، وضغط السكان على الموارد

الطبيعية، والطلب المتزايد على السلع الغذائية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنعكس على التنمية الزراعية، ومتطلبات أمان الغذاء.

- محددات توزيع الغذاء التي تشمل خصائص الإنتاج الزراعي والتسويق الزراعي وبرامج تخفيض الفاقد من إنتاج الغذاء.(الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن. (تقرير:الإطار العام لإستراتيجية الأمن الغذائي، وزارة الزراعة، ٢٠٠٩)

٣-١-٣ السياسة الاقتصادية للأمن الغذائي في الأردن:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الأردن، وإن آلاف العائلات الأردنية تعيش على القطاع الزراعي في وقت يتعرض فيه القطاع لمجموعة من التحديات التي تعيق تقدمه، فرغم تزايد الإنتاج بشكل مستمر في هذا القطاع إلا أن مساهمته في إجمالي الدخل المحلي بانخفاض مستمر.

إن اعتماد الأردن على إنتاجها الزراعي سيقص العجز في ميزان المدفوعات وخسارة العملة الصعبة نتيجة عجز الميزان التجاري الذي يعاني منه الأردن منذ سنوات. إلا أن القطاع الزراعي عجز عن أداء دوره كأحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني، وعن سد احتياجات السوق المحلية من جميع المنتجات الزراعية.

وهناك بعض العوامل التي عملت على إعاقة القطاع الزراعي عن أداء دوره منها:

- الرقعة الزراعية.
- ملكية الحيازات الزراعية، الحيازة الزراعية: هي حق الملكية لأرض زراعية قام الشخص بزراعتها بنفسه أو بواسطة غيره بالإيجار أو المزارعة وغيرها.(الكاظم، ٢٠١٠)
- الموارد المائية.
- تمويل قطاع الزراعة.(الخزاعة، ٢٠٠١)

٣-١-٤ أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد الأردني:

لمعرفة أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد الأردني لا بد من دراسة ثلاثة جوانب رئيسية هي:

١. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٢. مساهمة قطاع الزراعة في العمالة.

٣. مساهمة قطاع الزراعة في التجارة الخارجية. (حميدات، ٢٠٠٠)

أولاً: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي:

رغم تباين مساهمة القطاع الزراعي الأردني في الناتج المحلي وتدهوره الكبير في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال يمثل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود سبب تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى تدني عوامل طبيعية ومناخية كمعدلات سقوط الأمطار والظروف المناخية السيئة وتقلبات الجو، ومن الأسباب أيضاً ارتفاع معدل نمو السكان والزيادة فيه بشكل كبير، أدى لتوسع القطاعات الاقتصادية وبصورة خاصة قطاع الخدمات والصناعات الإستخراجية والتحويلية، فارتفع الدخل الفردي، نتيجة ارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الغذاء، فقد عجز القطاع الزراعي على توفير السلع الزراعية لتوسيع هذه الأنشطة، فانعكس ذلك على عجز في الميزان التجاري وتحول الأردن لمستورد للسلع الغذائية.

جدول رقم (٣): حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دينار)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
٣.١	٣.٣	٣.٨	٣.٧	٣.٦	٣.٣	٣.٣	٣.٥	٣.٤	٣.٦	٣.٥

• المصدر: البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٤.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جداً وذلك بسبب الإعتماد القليل على الزراعة، ويدل على قلة المساحات القابلة للزراعة لذلك من الصعب تحقيق الإكتفاء الذاتي.

ثانياً: مساهمة القطاع الزراعي في العمالة:

بدأت فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي في الأردن تتقلص تدريجياً حتى أصبحت تصل ٦% ، ويعود ذلك لعدة أسباب:

١. العمل بالقطاعات الزراعية الأخرى وإهمال القطاع الزراعي.

٢. الاستقرار في المدن، والهجرة من الريف.

٣. انخفاض الأجور للمزارعين.

ويعاني قطاع الزراعة من نقص القوى العاملة المحلية ويعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة لتغطية احتياجاته وذلك نظراً لعزوف الأردنيين عن العمل في القطاع الزراعي بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين وخاصة في الأغوار حيث مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسية في الأردن إذ تصل نسبة البطالة في هذه المناطق من ٢٣% الى ٣٨%، والجدول التالي يبين أعداد الموظفين في وزارة الزراعة وكذلك العمالة.

جدول رقم (٤) أعداد موظفي وزارة الزراعة حتى عام ٢٠١٤

المحافظة	الموظفين	العمال
إربد	٦١٣	٢٩٠
المفرق	٢٠٨	٩٩
الزرقاء	٢٠٠	٧٦
البلقاء	٢٩٠	١٥٦
العاصمة	٣٧٦	١٦٩
عجلون	١١٢	٧٤
جرش	١٦٤	٥٩
الكرك	٢٠٩	٢١٥
الطفيلة	١٧٩	٨٩
وادي الاردن	١٩٣	١٥٢
المديريات والمراكز الأخرى	٩٩٦	٣٤٤

• المصدر: وزارة الزراعة، الموارد البشرية، التقارير السنوية ٢٠١٤

ثالثاً: مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية (الصادرات والمستوردات):

للتجارة الخارجية دور بالغ الأهمية سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد أو تثبيطه، فالصادرات الوطنية تجذب العملات الصعبة والتي عن طريقها نعالج اختلال موازين المدفوعات القومية، أما المستوردات فتزيد من مظاهر الاختلال في موازين المدفوعات. والجدول التالي يبين مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٥) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣. مليون دينار

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	٨٦٧٤.٣	٩٧٥٢.١	١٠٠١٢	١٠٩٨٦.٥
قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	١٢٥٩٨.٢	١٢٩٨٥.٤	١٤١١١	١٥٩٥٢.٢
قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة	٤٩٧.٥	٥٨٩.٢	٦٩٢.٤	٨٢١.١
قيمة الناتج المحلي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية	٤٧٢.٢	٤٦٢.١	٥٤٢.٣	٦٩٩.١
مساهمة الناتج المحلي الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	٢.٤	٢.٤	٢.٣	٢.٥
مساهمة الناتج المحلي الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة %	٣.٥	٣.٢	٣.٠٢	٣.٥

• المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التقارير السنوية، ٢٠١٤

وأظهرت نتائج التقديرات الربعية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي مساهمة القطاع الزراعي فيه حيث يلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة للأربعاء الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢ يكاد يكون مقاربا لما كان عليه لفترة ذاتها من عام ٢٠١١ ، إلا انه كان اكبر بالأسعار الجارية نتيجة التضخم الذي حدث في عام ٢٠١٢ ، والازدياد الملحوظ في عام ٢٠١٣ . ويساهم القطاع الزراعي بما نسبته ٢.٤% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه ٣.٥% من مجموع القوى العاملة، وتشكل الصادرات الزراعية ١١% من مجموع صادرات المملكة، يذهب ٩٢% منها إلى الأسواق العربية .

٣-١-٥ الطلب على المواد الغذائية (نمط ومستويات الإنفاق على الغذاء):

من خلال دراسة نفقات الأسرة في الأردن عام ٢٠٠٩، تبين أن نفقات الأسرة على الغذاء ما بين ٣٦%-٤٧% من مجموع نفقات المعيشة، وتبلغ هذه النسبة ٣٦%-٤٣% على مستوى الحضر، ٤٥%-٤٧%، في الريف الأردني مما يعني أن الأسرة في الأردن تنفق حوالي نصف دخلها السنوي على الغذاء، وهناك فرق في انفاق الريف عن الحضر يتراوح ما بين ١٠%-١٥%، وحسب نفقات الأسرة فإن مستويات الانفاق على الغذاء ارتفعت منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات على المستوى الكلي والريف والحضر وذلك لإلغاء الدعم من الحكومة وتحرير الأسعار. ويمكن أن نعتبر الأهمية النسبية لنفقات الغذاء في الأردن على أنها صفة مميزة من صفات الإنفاق الغذائي في البلدان النامية، أي كلما زاد الفقر في المجتمعات ارتفعت نسبة نفقات الغذاء لتصل ٩٠% من تكلفة المعيشة أو ١٠٠% في المجتمعات التي تعيش تحت خط الفقر المطلق، وهي المناطق الأقل حظاً في المدن والريف والبادية، وفي المجتمعات الغنية تنخفض هذه النفقات لتصل حوالي ثلث أو ربع نفقات المعيشة، ويعزى ارتفاع الأهمية النسبية لنفقات الغذاء في الأردن لعدة عوامل منها:

- ارتفاع الأسعار.
- الاعتماد على الموارد الغذائية التي تستورد من الخارج.
- تذبذب أسعار المواد الغذائية عالمياً.
- ثبات دخل الفرد.
- ارتفاع نسبة الإعالة في الأسرة.

أما نمط الانفاق على الغذاء في الأردن فيتصف بتصدر الانفاق على المنتجات الحيوانية والحبوب والزيوت والسكريات والحلويات والمشروبات، مما يؤدي لاتجاه غير سليم تغذوياً واقتصادياً. (تقرير: الإطار

العام لاستراتيجية الأمن الغذائي، وزارة الزراعة، ٢٠٠٩)

٣-١-٦ انعدام الأمن الغذائي في الأردن:

يعد الفقر من الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي، لذا فمن الواجب التقدم بخطى سريعة لاستئصال الفقر، لتحسين فرص الحصول على الغذاء، كما أن للصراع والانقسامات والفساد والتدهور البيئي دوراً أساسياً ملموساً في انعدام الأمن الغذائي.

من أبعاد وآثار انعدام الأمن الغذائي (الأبعاد الاقتصادية)، حيث يعتمد الأردن على المصادر الخارجية في تأمين الغذاء لمواطنيه، وهذا الاعتماد يمثل عبئاً مالياً إضافياً، إذ إن اعتماده في جميع الأوقات على المستوردات يؤدي لاستنزاف موارده من العملات الأجنبية، فيشكل عبئاً مالياً على ميزان المدفوعات وتراكم الديون، فتتعرض عملية التنمية ومسيرة التطور، بسبب المديونية من الخارج، مما يعني التبعية الغذائية المستمرة للأسواق الخارجية. (الدويري، ٢٠٠٧)

يرتبط انعدام الأمن الغذائي الوطني الأردني وانعدام الأمن الغذائي الأسري بقطاعات سكانية واسعة تعجز عن الحصول على الطعام كما ونوعاً مما يؤدي لسوء التغذية بينهم، تنتج عن استهلاك كميات لا تكفي من الطاقة الغذائية وعناصر الغذاء الأخرى، و أدى انتشار الأنماط الغذائية غير السليمة بين مختلف فئات المجتمع والتحويلات في نمط العيش، إلى نقص في استهلاك عناصر التغذية الأساسية، وزيادة في استهلاك الطاقة والدهون، مما يؤدي لأمراض العصر وبالتالي لانعدام الأمن الغذائي. (المصري، ٢٠٠٧)

جدول رقم (٦) الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمعرضة لانعدام الأمن الغذائي (%) حسب المحافظة

المحافظة	القضاء	الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي	الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي
المفرق	الرويشد	٠.٠	٢٥.٢
الزرقاء	الضليل	٦.٢	١٨.٦
الزرقاء	الأزرق	٤.١	١٠.٠
العقبة	وادي عربة	٣.٣	١٠.٥
عمان	سحاب	٣.٧	٩.٩
الكرك	غور الصافي	٦.٢	٩.٩

٦.٣	١.٦	عرجان	عجلون
٤.٩	٢.٧	الرصيفة	الزرقاء
٤.٤	٣.١	الموجب	الكرك
٥.٨	١.٣	حسيبان	عمان
٢.١	٠.٣	المملكة الأردنية الهاشمية	

• المصدر: نشرة الأمن الغذائي، وزارة الزراعة، ٢٠١٤

وبين التقرير الذي أعد من قبل دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، المتعلق بدراسة حالة الأمن الغذائي في الأردن عام ٢٠١٢ أن ٦٤% من العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي تقع تحت خط الفقر. وهناك حوالي ١٦٠,٠٠٠ من المواطنين الأردنيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أو معرضين له، وبين التقرير أيضاً أن المحافظات التي حظيت بأعلى نسب من المواطنين اللذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، أو المعرضين له. (نشرة الأمن الغذائي، ٢٠١٤)

٣-١-٧ علاج نقص الغذاء في الأردن:

للمحد من مشكلة الغذاء في الأردن، يجب العمل بالخطوات التالية: (القضاء، ٢٠١٤)

- ١- تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي ودعم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي.
 - ٢- وضع سياسات هادفة إلى زيادة الإنتاج وعرض الغذاء محلياً.
 - ٣- توسيع إنتاج القمح لأقصى حد تسمح به الإمكانيات الفنية والاقتصادية الموجودة لما يتميز به القمح من أهمية إستراتيجية بين المستوردات الزراعية في الأردن.
 - ٤- زيادة الإستثمار في القطاع الزراعي.
 - ٥- دعم الدولة للمزارعين وتقديم الحوافز المالية والمعنوية للحيلولة دون هجرتهم.
 - ٦- التوسع في الأراضي الزراعية والعمل على إستصلاحها ووقف الزحف العمراني.
- إذاً للوصول للأمن الغذائي الوطني يجب توفير الغذاء بشكل كاف ومنتوع وصحي لجميع أفراد الأسرة في كل زمان ومكان وبشكل يتناسب مع دخولهم.

٣-١-٨ البرامج التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي:

حظيت قضية الأمن الغذائي بالاهتمام الكبير منذ تأسيس الدولة الأردنية وذلك من خلال البرامج والمشاريع التي نفذتها الوزارات ومختلف المؤسسات الحكومية، وقد ركزت هذه البرامج والمشاريع على القطاع الزراعي نظراً لأهميته في الإنتاج الزراعي، ولأنه المكون الأساسي للاقتصاد الريفي، والذي تعتمد عليه عدد كبير من الأسر في الريف والبادية الأردنية، فقد تبنت الأردن برنامجاً للأمن الغذائي في عام ٢٠٠٤، إلا أن محدودية الموارد المالية للقطاع الزراعي، أدت لعدم تنفيذ العديد من مشاريع البرنامج. (نشرة الأمن الغذائي، ٢٠١٤)

إن تخلف دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني من أهم الأسباب التي دفعت الحكومة لوضع استراتيجية وطنية جديدة لتنمية قطاع الزراعة، بحيث تكون قادرة على تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والبعدين الاجتماعي والبيئي، (القدرة على المنافسة وزيادة العوائد الاقتصادية)، والمحافظة على الموارد في المديين القصير والطويل، واندماج وتكامل قطاع الزراعة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى التي ستعود بالفائدة على الأردن وأمنه الغذائي.

لقد اعتمدت العديد من البرامج التي تهدف لتحقيق الأمن الغذائي ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠٠٢-٢٠١٠، وأعد البرنامج الخاص للأمن الغذائي في الأردن بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهذا البرنامج يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية من خلال الزيادة في إنتاجية السلع الغذائية، لإيجاد فرص العمل في هذه المناطق، والاهتمام بالمرأة وتعزيز دورها كشريك في التنمية الريفية. ولقد قام هذا البرنامج على أربعة محاور أساسية مكملة لبعضها بعض تناولت:

١. الإدارة والاهتمام بالتربة والمياه على مستوى الزراعة في المناطق المطرية.

٢. إدخال نظم زراعية أكثر كفاءة.

٣. التنوع بالإنتاج.

٤. إعداد المشاريع المهمة وتنفيذها. (الدويري، ٢٠٠٧)

٣-١-٩ السياسة الحكومية للأمن الغذائي في الأردن (الإستراتيجيات).

لقد تبنت الحكومة الأردنية العديد من السياسات والإجراءات للمحافظة على الغذاء، وبأسعار تناسب جميع المواطنين وذلك لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء منذ عام ٢٠٠٨ ومن هذه السياسات:

- ١- توفير مخزون إستراتيجي من الحبوب، كالقمح والشعير، لتجنب التقلبات في الأسعار العالمية.
- ٢- فتح الأسواق المركزية الحكومية التي تخصص للعسكريين وموظفي الحكومة لجميع المواطنين، حتى نحافظ على إستقرار أسعار الغذاء.

٣- الدعم النقدي المباشر للفقراء من خلال صندوق المعونة الطبية.

- ٤- إتباع السياسة الضريبية: من خلال إعفاء مستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركية والضريبة على المبيعات وأيضاً تبني تكنولوجيا حديثة في الزراعة، لخفض تكلفة المنتجات وزيادة الإنتاج الزراعي. (للحام، ٢٠١٤)

وقد قام الأردن من خلال الوزارات المعنية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠١٤-٢٠٢٤، ومضمون أهدافها تناولت اهتماماً خاصاً بقضايا الأمن الغذائي ومن هذه الأهداف:

- توفر الغذاء. - الوصول إلى الغذاء.
- تقبل واحترام التنوع والعادات الاجتماعية.
- الاستمرارية للغذاء.
- الأنظمة والسياسات، والعوامل التي تساعد على تحقيق الأمن الغذائي. كما قام الأردن بمساعدة وزارتي الصحة والزراعة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وذلك بإعداد الاستراتيجية الوطنية في التغذية.

ومن أهداف هذه الاستراتيجية ما يلي:

- العمل على دمج أهداف التغذية الصحية، بأهداف الخطة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية.
- توفر الغذاء الكافي والمغذ لجميع قطاعات السكان وبأسعار مناسبة.
- تقوية النظام الذي يعمل على متابعة سلامة الغذاء وتحسين نوعيته.
- رفع المستوى الغذائي للفئات المحرومة من الفقراء والمهجرين وكبار السن.
- تداول التدريب والعمل على بناء القدرات المؤسسية في مجال أزمة الأغذية. (اللحام، ٢٠١٤)

ومنذ عام ٢٠٠٤ قدمت منظمة Fao مساعداتها للحكومة بتمويل الأردن "البرنامج الوطني الخاص للأمن الغذائي في الأردن" (٣٧) مليون دينار لمعالجة قضايا محلية وتضمن البرنامج ٢١ مشروع في إطار خمسة عناصر على مستوى المزرعة (التربة،ادارة المياه،إنتاج المحاصيل الحقلية،تنويع المحاصيل، توليد الدخل للتوظيف، والتخفيف من حدة الفقر. (Fao)

إن الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠٠٢-٢٠١٠ في الأردن تتضمن بعض القيود الرئيسية على التنمية الزراعية المستدامة على النحو التالي:

أولاً:الموارد الزراعية ونقصها، تجزئ ملكية الأراضي الزراعية، الرعي الجائر، سوء إدارة المراعي، والتوزيع الموسمي، عدم انتظام هطول الأمطار وانخفاض في إمدادات المياه، واخيرا عدم وجود برامج الرعاية الاجتماعية الريفية.

ثانياً:انخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض إنتاجية الزراعة البعلية بسبب ضعف البحوث الزراعية والإرشاد وانخفاض إنتاجية الثروة الحيوانية، ونقص في تحسين المدخلات الزراعية، انخفاض القدرة التنافسية للزراعة نظراً لصغر حجم المشروعات الزراعية وغياب منظمات المنتجين.

ثالثاً:سياسة وإدارة القطاع الزراعي أي عدم وجود تخطيط شامل ومتكامل ومستمر للتنمية الزراعية وقلة الهياكل والإجراءات الإدارية وضعف مشاركة القطاع الخاص، قلة التعاون والتنسيق بين المؤسسات

الحكومية، قلة المعلومات الزراعية، التدريب غير الكافي للعمال الزراعيين والمزارعين. (Fao,2014)

٣-١-١٠ تأثير الأزمة السورية على الزراعة والأمن الغذائي في الأردن

لقد فاقم اللجوء السوري الأزمة الاقتصادية الأردنية وتأثر الأمن الغذائي بعد فترة من التعافي البطيء من أزمة الغذاء العالمية (٢٠٠٨)، وهناك العديد من التحديات في تحقيق الأمن الغذائي في الأردن في ظل وجود اللجوء السوري منها: الضغط على الإمدادات الغذائية المحلية، بحيث أصبح المعروض من السلع المنتجة محلياً تحت الضغط، خصوصاً السلع التي يتم إنتاجها على مستوى الاكتفاء الذاتي، وضغوطات تصاعدية على أسعار المواد الغذائية، زيادة الضغط على شبكات الأمن الغذائي من قبل اللاجئين السوريين، وتدهور إمكانيات الأمن الغذائي الأسري. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤)

وأدى تصاعد العنف في سوريا عام ٢٠١٢ إلى زيادة أعداد اللاجئين السوريين إلى الأردن حيث بلغ العدد الكلي بحدود مليون واربعمائة ألف لاجيء سوري. وقد أثرت الأزمة السورية على العديد من القطاعات الاقتصادية في الأردن وأهمها القطاع الزراعي، لأنه يعد المصدر الأساسي لدخل الفقراء والمجتمعات الريفية.

جدول رقم (٧): نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي % للفترة ما بين عام ٢٠٠٣-٢٠١٣

العام	نصيب الفرد من الغذاء كغم/فرد/سنة /المنتجات النباتية و المنتجات الحيوانية
٢٠٠٣	٥٥٣.٩
٢٠٠٤	٥٧٩.٩
٢٠٠٥	٦٠٩.٢
٢٠٠٦	٦٠٠.٧
٢٠٠٧	٥٦٨.٤
٢٠٠٨	٥٨٨.٧
٢٠٠٩	٥٧٧.٤
٢٠١٠	٦٣٢.٨
٢٠١١	٦٨٠.٧
٢٠١٢	٦٣٥.٤
٢٠١٣	٥٦٢.١

• المصدر: دائرة الإحصاءات العامة من ٢٠٠٣-٢٠١٣.

يبين الجدول رقم (٧) أن هناك تذبذباً في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي حيث كانت أعلى حصة

في عام ٢٠١١ بواقع ٦٨٠.٧ كغم/فرد، بينما أقل حصة كانت في عام ٢٠٠٣ إذ بلغت ٥٥٣.٩

كغم/فرد. إن واقع التحسين في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي تتطلب أن تكون هناك زيادة مستمرة في حصة الفرد وذلك لتحسين واقع المعيشة للفرد، لكن ما يحصل من تذبذب يدل على أنه ليس هناك من آثار واضحة للسياسات الغذائية على تحسين نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي.

ومن أبرز آثار الأزمة السورية على الدولة الأردنية:

- ارتفاع المعدل الشهري لتضخم أسعار المواد الغذائية إلى حدود ٦% (حسب بيانات شهر ٢٠١٢/٨) لدائرة الإحصاءات العامة.
- تزايد عدد اللاجئين سيؤدي بعملية رفع الدعم لتفاقم التفاوت بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة من حيث تحديات الحصول على الغذاء.
- حدوث اختلالات في تجارة السلع الغذائية والزراعية في الأردن بسبب الأزمة السورية وأهمها:
 - ١- تراجع إجمالي التجارة الزراعية والتجارة الزراعية الثنائية عبر الأراضي السورية.
 - ٢- تغيير في طرق ومسارات التجارة وإغلاق الحدود البرية مع سوريا أدى لتعطيل وزيادة تكاليف المستوردات (مدخلات الإنتاج الزراعي).
 - ٣- تتناقص قدرة المنتجين على تصدير منتجاتهم للأسواق السورية، مما أدى لخسارة الدخل بين المجتمعات الزراعية.
 - ٤- حدوث عبء كبير على الحكومة بالمحافظة على مخططات الدعم الاستهلاكي بما في ذلك الغذاء والطاقة، إذ ينفق الأردن حوالي ١% من الناتج المحلي الإجمالي على دعم المواد الغذائية.

٥- الضغط على الموارد الاقتصادية الزراعية المحلية. (اللحم، ٢٠١٣)

جدول رقم (٨): معدل استهلاك الغذاء السنوي للأردنيين واللاجئين السوريين (١٠٠٠ طن).

السلعة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠٢٠	GRUTH RATE%
الحبوب	١٠٤٥.٨	١٠٩١.٢	١١٣٨.٧	١١٨٨.٢	١٤٦٩.٨	٠.٣٩
جذور نشوية	١٩٠.٠	١٩٧.٧	٢٠٥.٨	٢١٤.٢	٢٦١.٨	٠.٣٦

٠٠٣٧	٤٨٢.٦	٣٩٢.٦	٣٧٦.٧	٣٦١.٤	٣٤٦.٨	السكر والمحليات
٠٠٤٣	٣٧.٥	٢٩.٦	٢٨.٣	٢٧.٠	٢٥.٧	البقوليات
٠٠٣٧	٧٨.٢	٦٣.٩	٦١.٣	٥٨.٩	٥٦.٦	محاصيل زيتية
٠٠٣٧	٢٠٧.٩	١٦٩.٦	١٦٢.٩	١٥٦.٤	١٥٠.٢	زيوت نباتية
٠٠٣٩	١١٠٥.٩	٨٩٤.١	٨٥٦.٩	٨٢١.٢	٧٨٧.٠	خضراوات
٠٠٣٩	٥٨٦.٣	٤٧٢.١	٤٥٢.١	٤٣٢.٩	٤١٤.٦	الفواكه
٠٠٣٧	٤٧٧.٣	٣٨٩.٢	٣٧٣.٧	٣٥٨.٧	٣٤٤.٤	اللحوم
٠٠٤٠	٦٦.٠	٥٢.٩	٥٠.٦	٤٨.٤	٤٦.٣	البيض
٠٠٣٩	٦٥٢.٢	٥٢٦.١	٥٠٤.٠	٤٨٢.٨	٤٦٢.٥	الحليب
٠٠٣٨	٤٢.٦	٣٤.٦	٣٣.٢	٣١.٨	٣٠.٥	السمك
٠٠٣٦	١٤٧.٥	١٢١.١	١١٦.٤	١١١.٩	١٠٧.٦	أخرى
٠٠٣٨	٥٦١٥.٧	٤٥٤٨.٣	٤٣٦٠.٥	٤١٨٠.٥	4007.9	Total
٠٠٣٠	٨٦٨١	٧٤٢٨	٧٢١٥	٧٠١٢	٦٦٣٠	Population(1000)
٠٠٠٨	٦٤٦.٩	٦١٢.٣	٦٠٤.٤	٥٩٦.٢	٦٠٤.٥	Annual average food consumption per capita (kg)

• المصدر: وزارة الزراعة، مديرية السياسات والدراسات، قسم السياسات، ٢٠١٤.

لقد بدأ تأثير الأزمة السورية على الأردن منذ عام ٢٠١٢ مع بدء تدفق اللاجئين عام ٢٠١١، حيث لا توجد أرقام دقيقة عن عدد اللاجئين السوريين في المملكة، إلا أن البنك الدولي، وضح أن تدفق اللاجئين السوريين بازدياد حيث وصل عدد اللاجئين ل ٨% من سكان المملكة في عام ٢٠١٤، وهذا يعني ارتفاع عدد سكان المملكة من ٦.٨ مليون إلى ٧.٢ مليون عام ٢٠١٤، أما في حال استمرار الأزمة سوف يصل عدد سكان المملكة إلى ٨.٧ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، وسيؤدي ذلك لإرتفاع معدل نمو إستهلاك الغذاء من ٢.٥% إلى ٣.٨% مما سيؤدي الى إستهلاك الغذاء من ٤١٩٥ ألف طن عام ٢٠١٤ إلى ٤٥٤٨ ألف طن عام ٢٠١٥ وسيصل إلى ٥٦١٦ ألف طن عام ٢٠٢٠.

جدول رقم (٩): نصيب الفرد من الأراضي الزراعية متر/فرد

السنة	المساحة الكلية بالدونم (المساحة المروية، المساحة البعلية).	عدد السكان	نصيب الفرد (المساحة الكلية/عدد السكان).
٢٠٠٣	٢٣٨٦.٤	٥٢٣٠.٠٠٠	45629×10^{-4}
٢٠٠٤	٢٧٠٨.٨	٥٣٥٠.٠٠٠	50632×10^{-4}
٢٠٠٥	٢٤٧٣.٩	٥٤٧٣.٠٠٠	45202×10^{-4}
٢٠٠٦	٢٥٢٢.٣	٥٦٠.٠٠٠	45041×10^{-4}
٢٠٠٧	١٨٧١.٩	٥٧٢٣.٠٠٠	32708×10^{-4}
٢٠٠٨	٢٣١٣.٩	٥٨٥.٠٠٠	39554×10^{-4}

3749×10^{-4}	٥٩٨٠٠٠٠	٢٢٤١.٩	٢٠٠٩
42426×10^{-4}	٦١١٣٠٠٠	٢٥٩٣.٥	٢٠١٠
34209×10^{-4}	٦٢٤٩٠٠٠	٢١٣٧.٧	٢٠١١
38555×10^{-4}	٦٣٨٨٠٠٠	٢٤٦٢.٩	٢٠١٢
35386×10^{-4}	٧٣٧٤٠٠٠	٢٦٠٩.٤	٢٠١٣

• المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات البيئة للفترة ٢٠١٣-٢٠٠٣

يوضح الجدول رقم (٩) نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، للأعوام ٢٠١٣-٢٠٠٣، وذلك بقسمة المساحة الكلية للأرض على عدد السكان، فكانت أعلى نصيب للفرد من الأراضي الزراعية عام ٢٠٠٤ بمعدل ٠.٠٠٥٠٦٣١٧٧٦ وكان أدنى نصيب للفرد من الأراضي الزراعية عام ٢٠٠٥ حيث بلغ ٠.٠٠٠٠٤٥٢٠١٩.

٢-٣ المبحث الثاني : الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الأردن:

تمثل الفجوة الغذائية صافي الميزان التجاري من السلع الغذائية. (الكسافية، ٢٠٠٠) ولمعرفة الفجوة الغذائية في الأردن سوف تتم دراستها من خلال التطور في قيم هذه الفجوة خلال فترة زمنية.

٢-٣-١ مفهوم الفجوة الغذائية

والفجوة الغذائية: هي صافي المستوردات من السلع الغذائية الرئيسية وبعبارة أخرى فإن الفجوة تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩)

٣-٢-٢ أسباب الفجوة الغذائية الأردنية:

ويعاني الأردن كغيره من الدول العربية من اتساع الفجوة بين الإنتاج الغذائي المحلي والاستهلاك المتزايد نتيجة طبيعة النمو السكاني المتزايد فوق مساحة من الأرض نسبة قليلة من أراضيها غير صالحة للزراعة، ونقص المياه حيث يعد الأردن من أفقر عشر دول في العالم بالمياه، وتقلبات الأحوال الجوية والجفاف، وارتفاع نسبة البطالة، وتدني الصادرات الأردنية، وأيضاً تقلبات النظام الاقتصادي العالمي.

هناك ارتباط للأمن الغذائي لمختلف المحاصيل بالكميات المنتجة، وسياسة الاستيراد والتصدير، وبالتالي الوصول لمستوى الاكتفاء الذاتي من كل محصول، ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل بناءً على توفر الإنتاج لمقابلة الطلب من المواد الغذائية، وفي حال وجود عجز في الإنتاج لتلبية طلب المواطن، فإن الكميات المستوردة تعمل على سد العجز في الطلب على المواد الغذائية، ونستنتج من ذلك أنه في حال وصول الأردن للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية فإن الإنتاج المحلي سيكون كاف لتوفير الأمن الغذائي. (دائرة الإحصاءات العامة، تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية، ٢٠٠٧)

يعتبر قطاع الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد في الأردن، حيث تلعب الزراعة دوراً مهماً في المنظومة التنموية خاصة للمجتمعات الريفية، ويساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك يشكل نسبة كبيرة من الصادرات الأردنية، ويعتبر مصدر دخل أساسي للعديد من الأسر في المملكة بالرغم من التراجع في مساحات الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وتفتت الملكية الزراعية وتدني إنتاجيتها لارتفاع نسبة الملوحة، واتساع الفجوة الغذائية (ما بين الإنتاج والاحتياجات الفعلية)، والعزوف عن امتحان حرفة الزراعة وضعف كفاءة العمالة الزراعية واعتماده على العمالة الوافدة، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، وسوء استغلال أراضي المراعي والاعتداءات على الأراضي الحرجية والزراعية.

لدينا فرص ومجالات عملية لإصلاح الخلل الكبير في ميزان الصادرات والواردات، ولكنه يبدو غير مقنع أو مشجع لمخططي الاقتصاد ومتخذي القرارات، والفكرة تقوم ببساطة على النظر المنطقي فيما يمكن أن نحققه وما نملكه بالفعل، فالواردات الغذائية وهي كبيرة جدا يمكن تخفيضها إن لم يستغن عنها بتطوير الزراعة والصناعات الغذائية، وهو مشروع واقعي وممكن، وبذلك فإنه يمكن تخفيض الواردات وتعظيم الصادرات، ولكن الصادرات الزراعية لا تتعاضد بتسويق الخضراوات والفواكه فقط، وهذا الحقل له سقف ومجال محدد للنمو لا يعول عليه كثيرا، ولكن يمكن ذلك في وجهات ومجالات أخرى، مثل الصناعات الغذائية والأدوية القائمة على الزراعة، والتوسع في الزراعات الحقلية وتربية المواشي والدواجن والأسماك، ثم إنشاء منظومة اقتصادية أخرى قائمة عليها من الصناعات الغذائية والجلود، أو التوجه للزراعات التصديرية مثل الأشتال ونباتات الزينة والزهور، والتوجه لمجالات في الزراعة والإنتاج مازالت محدودة أو تشكل مجالا للواردات بدلا من أن تكون صادرات مثل عسل النحل. والجدول رقم ١٠ وكذلك رقم ١١ تبيين أهم الصادرات والواردات.

جدول رقم (١٠): الصادرات لبعض السلع الغذائية للأردن بالطن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ (بالطن)

السلعة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الحبوب ومنتجاتها	٢٢٢٨٥	٢٣٠٤٨	١٧٥٦٦	٣٣٨٤٤	٣٣٧٦٥	١٨١٧٩	٥٧١٥٤	٣٥,٧٨٢	١٨,١١٩	٢٩,٨٠٥	٣٤,٥٩٠
السكر والمحليات	١٥٤٥	٤٧١٦	١٢٠٨	٧٧٣٢	٦٣٩٣	١١٩٨٤	١٤٦٩٨	٨,٢١١	٣,٢٠٤	٤,٠٣٥	٦,٠٣٠
البقوليات	٥٢	١٧٩٦	٤٥٨	٤٤٨٢	٥٢٢٤	٦٦١٢	٩٧١٤	٩,٣٣٥	١٢,١٩١	٨,٥٤١	٧,١٦٣
الزيوت النباتية	٧٢٩٤٨	١٩٢٢٢١	١٥٨٥٠٨	١١٣٩٨٤	٢٠٨٧٠	١٤٠٠٢	٣٤٦٣١	٦,٢٩٢	١٤,٠٣٧	١٣,٤٨١	٨,٢٤٧
الخضراوات	٣٧٠٤١٧	٤٦٧٢٧٦	٥٠٨٦٢٨	٥٤٠٢٢٩	٦٨٧٩٧٥	٦٨١١١٦	٧٥١٨٧٩	٦٩٧,٨٨٦	٧٦٠,٩٢٢	٧٠٢,٤٦٢	٨١٢,٨٩٧
الفواكه ومنتجاتها	٤٠٧٣٠	٢٦١٠٨	٤٨٣٦٣	٣٢٣٠٢	٣٤٣٢٥	٣٦٥٧٥	٤٦٠٦٨	٤٩,٠٦٢	٤٤,٦٨٦	٥٠,٧٩٦	٣٣,٥٣٨
لحوم الحيوانات	٣٢٧١	١٠٩٠٦	٨٥٥١	١١٠٢١	٧٤٤٣	٢٣٩٧٦	٣٧٢٠٧	٤٣,٥٤١	٢٩,١٩٠	٣١,٣٧٨	٣١,٩٧٩
منتجات الحليب	٢٢١٩	٨٠٦٥	١٥٧٠٤	١٨٨٧١	٦٤١٠	١٢٨٦٤	١٦٤٤٧	١٣,٤٤٢	٧,٠٦٣	٤,٧١٨	٧,٨٦٧
البيض	٢١٧١	٢٠٣١	١٢٠٢	١٩٠٤	٣٥٨٢	٦٣٥٥	٦٣٢١	٩,٣٧٧	٤,١٨٣	١,٤٨٤	١,١٣٣
المجموع	٥١٧٦٤١	٧٣٨١٧١	٧٦٢١٧١	٧٦٦٣٧٥	٨٠٧٩٩٤	٨١٣٦٧١	٩٧٦١٢٨	٨٧٤٩٣٨	٨٩٥٦٠٦	٨٤٨٧١٢	٩٣٩٤٣٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

يتضح من الجدول رقم (١٠) زيادة صادرات الأردن من بعض المواد الغذائية مثل الخضراوات عام ٢٠١٠ بينما قلت هذه الصادرات من نفس المادة الغذائية عام ٢٠٠٣ حيث ان ارتفاع حجم الصادرات يؤثر ايجابيا على ميزان المدفوعات وتحقيق نسبة عالية من الاكتفاء لكن انخفاض الصادرات يعز الى عدة اسباب منها انخفاض مساحة الاراضي الزراعية وانخفاض كمية الامطار على المملكة ونقص المواد العضوية المساندة للعملية الزراعية.

جدول رقم (١١): المستوردات لبعض السلع الغذائية للأردن بالطن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣

السلعة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الحبوب ومنتجاتها	١٩٧٥٠٨٢	٢٠٥٩٩٥٥	١٩٤٧٧٩٧	٢٣١٣٨٦١	٢٢٧٥٩٠٥	٢٠٨٢٦٢٩	٢٠٢٢٦٢٨	١,٤٧٥,٨٧٤	٢,٣٢٢,٥٢٣	٢,٤٥٩,٩٦٩	٢,٦١٥,٥١٧
السكر والمحليات	٢٠٥٢٦٠	٢٣٤٢٥٠	٢٣٩٧٨٨	٢٦٣٤٤٢	٢٨١٨٢٦	٣٢١٥١٤	٢٣٨٧٥٣	٣٠٧,٧٨٤	٢٧٩,٢٠٥	٣٣٧,٩٣٧	٣٤٣,٤٦٢
البقوليات	٣٨١٩٢	٤٤١٨٩	٤٦٤١٤	٤٩٥٨٤	٤٩٩٢٠	٥٥٨٤٧	٥١١٣٩	٥٢,٢٣٣	٦٠,٢٩٦	٥٩,١٣٣	٦٣,٢٠٤
الزيوت النباتية	١١٢٩٠٣	١٣١٥١٢	٢١٠٩١٥	١٦٥٣١٣	٩١١٧١	٧٧٣١٤	١٢٣٩٠٨	١٠٣,٩٥٠	١٢٢,٦٦٣	١٣٣,٥٧١	١٣٦,٥٧٣
الخضراوات	١٦٥١٣	٤٣٠٥٧	٤٤٧٣٧	٥٨٧١٥	٦٧٠٠٤	٧٥١٧٤	٨٦٣٢٧	٨٤,٦٤١	٧٧,٨٩٢	٨٦,٤٩٦	١٠١,٨٢٣
الفواكه ومنتجاتها	٧٤٨١٣	٨٠٢٣٧	٩٨٤٥٩	٨٧٦٦٤	١١٥٢٢٤	١١٨٣٤٧	١٤٤٢٥١	١٤٢,٤٥٦	١٧٩,٥٠٠	١٨٣,٣٥٧	٢١٦,٨٣١
لحوم الحيوانات	٣٧٠٦٧	٥٢١٤٨	٥٧١٥٦	٦٦٢٦٨	٧٣٤٣٨	٨٥٥٦٨	٩٦٤٨٩	١١١,٢٤٤	١١٥,٢٤٠	١٢٩,٦٧٨	١٤٨,٩٢٢
منتجات الحليب	٥٤٨٢١	٣٤٨٩٤	٤٢٧٤١	٤٢٢٦١	٤٣٥٢٨	٤٣٧٤٨	٦٧٢٥١	٦٣,٩١٠	٤٨,٣١٧	٥١,٦٣٤	٥٥,٩٦٨
البيض	٢٢	١٤٧	٤٥	٠	٣٣	٦٩٨	٨٢٤	١,١٤٦	٨٧٢	١,٤٦٥	١,٩٤٦
المجموع	٢٥١٤٦٧٣	٢٦٨٠٣٨٩	٢٦٨٨٠٥٢	٣٠٤٧١٠٨	٢٩٩٨٠٤٩	٢٨٦٠٨٣٩	٢٨٣١٥٧٠	٢٣٤٣٢٣٨	٣٢٠٦٥٠٨	٣٤٤٣٢٤٠	٣٦٨٤٢٤٦

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة من ٢٠٠٣-٢٠١٣

يبين لنا الجدول رقم (١١) زيادة مستوردات الأردن من بعض المواد الغذائية عام ٢٠١٣ بينما قلت هذه المستوردات من نفس المواد الغذائية عام ٢٠١٠. وكما ذكرنا في جدول الصادرات ان كمية المستوردات زادت بشكل ملحوظ جدا بعد العام ٢٠١٠.

وقد لا يعني عجز الميزان التجاري الكثير بالنسبة لبعض الدول ولكنه قد يعني الكثير بالنسبة لبعضها الآخر. الدول الكبرى كالولايات المتحدة مثلا، يعاني ميزان مدفوعاتها عجزا دائما لكنها لا تشكو من أية آثار سلبية بسببه. أما الحال في الدول الصغرى كالأردن مثلا فإن العجز في ميزان مدفوعاتها لا يمكن التقليل من شأنه او تجاهل اثره لأن الاعتماد على كونه لا يؤثر باقتصاديات الدول الكبرى لا يعني انه لا يؤثر على الدول الصغيرة لاختلاف الاسباب المكونة له في الحالتين. الولايات المتحدة

تستورد الكثير من سلعها الاستهلاكية إلا ان حجما كبيرا من وارداتها يتحقق بفعل حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تمارسها الشركات الاميركية خارج اراضيها. والجدول التالي يبين قيمة العجز في الميزان التجاري الاردني.

جدول رقم (١٢): الميزان التجاري: الفرق بين الصادرات المستوردات

العام	الصادرات	المستوردات	العجز بالميزان التجاري / طن	قيمة العجز / ألف دينار
2003	517641	2,514,673	-1997032	-1611.4
2004	738171	2,680,389	-1942218	-2224.
2005	762193	2,688,052	-1925859	-4717.8
2006	766375	3,047,108	-2280733	-4463.5
2007	807994	2,998,049	-2190055	-6114.5
2008	813671	2,860,839	-2047168	-692.7
2009	976128	2,831,570	-1855442	-7449.7
2010	784938	2,3432,38	-1558300	-8045.2
2011	895606	3,206,508	-2310902	-8382.8
2012	848712	3,443,240	-2594528	-8823.6
2013	939433	3,684,246	-2744813	-9107.2

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات دائرة الإحصاءات العامة، التقارير السنوية، ٢٠١٤

يبين الجدول رقم (١٢) الميزان التجاري لمجموع بعض المواد الغذائية من عام ٢٠٠٣-٢٠١٣، والميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات المستوردات، ويوضح الجدول أيضاً العجز بالميزان التجاري الأردني ويعني العجز اعتماد الأردن على المستوردات أي زيادة مستورداته على صادراته مما يعني انخفاض الانتاج بالمقارنة مع ما يستورده الاردن من الخارج، حيث بلغ الميزان التجاري أقل قيمة عجز بمقدار (١٥٥٨٣٠٠) عام ٢٠١٠ وبلغ أعلى قيمة عجز بمقدار (٢٧٤٤٨١٣) عام ٢٠١٣ .

- وتوضح الجداول التالية الفجوة الغذائية لبعض المحاصيل والمواد الغذائية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ حيث يتم حسابها بطرح الكمية المنتجة من الكمية المستهلكة التي يتم حسابها كالتالي (عدد السكان مضروباً بمتوسط إستهلاك الفرد من المادة (نصيب الفرد)).

نجد المملكة في الوقت الراهن تستورد أكثر من ٩٥% من احتياجاتها من الحبوب من الخارج وما يمثله ذلك من تبعات اقتصادية وسياسية أكثرها وضوحاً الفاتورة المالية المترتبة على استيراد هذه السلع الاستراتيجية. والجدول التالي يبين كمية انتاج المملكة من الحبوب.

جدول رقم (١٣): الحبوب ومنتجاتها: (طن)

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالآلاف نسمة)	الإستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	744210	149	5230	779270	-35060
2004	706002	132.5	5350	708875	-2873
2005	814711	138.5	5473	758010.5	56700.5
2006	799537	140	5600	784000	15537
2007	790366	141.7	5723	810949.1	-20583.1
2008	797691	135.9	5859	796238.1	1452.9
2009	667449	121.9	5980	728962	-61513
2010	574049	98.8	6113	603964.4	-29915.4
2011	1123460	175.7	6249	1097949.3	25510.7
2012	915526	141.9	6388	906457.2	9068.8
2013	936285	119.9	7374	884142.6	52142.4

. يوضح الجدول رقم (١٣) أن الأردن عانى من فجوة غذائية في الحبوب للأعوام

٢٠١١/٢٠٠٩/٢٠٠٧/٢٠٠٤/٢٠٠٣.

جدول رقم (١٤): السكر والمحليات: (طن)

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالآلاف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	120	39.2	5230	205016	-204896
2004	197	42.9	5350	229515	-229318
2005	150	43.6	5473	238622.8	-238472.8
2006	180	45.7	5600	255920	-255740
2007	200	46.8	5723	267836.4	-267636.4
2008	183	51.4	5859	301152.6	-300969.6
2009	318	37.5	5980	224250	-223932
2010	186	49	6113	299537	-299351
2011	155	44.2	6249	276205.8	-276050.8
2012	201	52.3	6388	334092.4	-333891.4
2013	162	45.8	7374	337729.2	-337567.2

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، التقارير السنوية، ٢٠١٤

يوضح الجدول رقم (١٤) الفجوة الغذائية للسكر والمحليات حيث عانى الأردن من فجوة غذائية خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٣.

وبلغ إجمالي الإنتاج من مختلف أنواع الأشجار المثمرة والفواكه حوالي ٤٨٣٥٠٠ طن و ١١٣٩٩٠٠ طن لكل من الأشجار المثمرة والفواكه على التوالي. وشكلت الكميات المنتجة من الحمضيات ما نسبته ٤٩% من إجمالي الكميات المنتجة من الفواكه. كما بلغت نسبة مساهمة محصول البندورة من إجمالي الكميات المنتجة من الخضار حوالي ٣٦%، تلتها محاصيل البطاطا، الخضار والبطيخ وبنسبة ١١%، ٩% و ٨% لكل منها على التوالي. والجدول التالي يبين كمية الانتاج من الفواكه ونصيب الفرد منها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٥): الفواكه ومنتجاتها: (طن)

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	406023	77.2	5230	403756	2267
2004	284830	58	5350	310300	-25470
2005	293108	56.9	5473	311413.7	-18305.7
2006	305681	58.4	5600	327040	-21359
2007	239666	51.1	5723	292445.3	-52779.3
2008	254559	52.8	5859	309355.2	-54796.2
2009	276867	61.2	5980	365976	-89109
2010	288284	61	6113	372893	-84609
2011	318783	66.5	6249	415558.5	-96775.5
2012	305130	62.6	6388	399888.8	-94758.8
2013	313090	61.8	7374	455713.2	-142623.2

ويوضح الجدول رقم (١٥) الفجوة الغذائية في الأردن للفواكه ومنتجاتها حيث عانى الأردن من

فجوة غذائية خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٣ باستثناء عام ٢٠٠٣.

تشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن انتاج المملكة من لحوم الدواجن و بيض المائدة يكفي لسد كافة احتياجات المملكة من هذين المنتجين و احياناً يفيض اما نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء فهي في حدود ٢١%. والجدول التالي يبين كمية الانتاج ونصيب الفرد منها.

جدول رقم (١٦): لحوم الحيوانات: (طن)

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم/سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	152951	35.9	5230	187757	-34806
2004	161166	37.8	5350	202230	-41064
2005	155735	37.2	5473	203595.6	-47860.6
2006	145130	35.7	5600	199920	-54790
2007	170221	41.1	5723	235215.3	-64994.3
2008	179244	41.2	5859	241390.8	-62146.8
2009	191423	41.9	5980	250562.0	-59139.0
2010	216939	49.7	6113	303816.1	-86877.1
2011	225405	46.5	6249	290578.5	-65173.5
2012	234618	51.9	6388	331537.2	-96919.2
2013	224753	46.2	7374	340678.8	-115925.8

يبلغ متوسط إنتاج الحليب الكلي في الأردن ١٨٨٨٠٣ طناً حيث توفر الأبقار ٧٧% من إنتاج

هذا الحليب أي ١٨١٥٩٠ طناً، أي أنها تقدم للفرد استهلاكاً من الحليب بمتوسط قدره ٣٩ كغم سنوياً،

كما تساهم بإنتاج ٣٦.٥% من الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء. والجدول التالي يبين كمية الإنتاج

ونصيب الفرد منها خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٧): منتجات الحليب: (طن)

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	186895	43.8	5230	229074	-42179
2004	182816	38.1	5350	203835	-21019
2005	185241	39	5473	213447	-28206
2006	203023	39.3	5600	220080	-17057
2007	207398	40.5	5723	231781.5	-24383.5
2008	235733	42	5859	246078	-57674
2009	188404	36.8	5980	220064.0	-31660.0
2010	214611	40.5	6113	247576.5	-32965.5
2011	192106	35	6249	218715	-26609
2012	193294	35	6388	223580	-30286
2013	201292	31.2	7374	230068.8	-28776.8

يوضح الجدول رقم (١٧) الفجوة الغذائية لمنتجات الحليب في الأردن حيث عانى الأردن من فجوة

غذائية خلال الاعوام ٢٠٠٣-٢٠١٣.

زاد معدل الإنتاج الأردني لثمار الجوزيات في السنوات الأخيرة وتمركزت النسبة الكبرى من هذه الزيادة في الشمال من المملكة. وقد بلغ إجمالي الإنتاج في ٢٠١٣ الى أكثر من ٢٩٠٥ طن. والجدول التالي يبين كمية الأنتاج خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٨): الجوزيات: (طن)

السنة	الانتاج (طن)	نصيب الفرد (كغم / سنة)	عدد السكان (بالالف نسمة)	الاستهلاك	الفجوة الغذائية
2003	2100	1.8	5230	9414	-7314
2004	2094	1.6	5350	8560	-6466
2005	2391	2.0	5473	10946	-8555
2006	3141	2.3	5600	12880	-9739
2007	1341	2.3	5723	13162.9	-11821.9
2008	1962	2.3	5859	13475.7	-6261.7
2009	7214	2.5	5980	14950.0	-7736.0
2010	3042	2.7	6113	16505.1	-13463.1
2011	3876	2.7	6249	16872.3	-12996.3
2012	2609	2.3	6388	14692.4	-12083.4
2013	2905	7.3	7374	53830.2	-50925.2

يوضح الجدول رقم (١٨) الفجوة الغذائية في الأردن من الجوزيات حيث عانى الأردن من فجوة غذائية خلال الاعوام ٢٠٠٣-٢٠١٣.

وتعزى أسباب الفجوة الغذائية في المنتجات الأردنية إلى أسباب داخلية وخارجية منها: (عبابنة، ٢٠٠٢).

١. تقلبات الأحوال المناخية وظروف الجفاف.
٢. و اعتماد الأردن بشكل مباشر أو غير مباشر على الهطول السنوي المتذبذب.
٣. وتراجع الصادرات الأردنية، والتقلبات الحادة في النظام الإقتصادي العالمي.
٤. تفاقم المديونية.
٥. التصحر وعدم الإهتمام بالمراعي الأمر الذي أدى لقلّة الإنتاج الحيواني واللحوم الحمراء.

٣-٢-٣ مفهوم الإكتفاء الذاتي:

يُعرف بمدى قدرة الدولة على تحقيق الاعتماد على الذات من توفير الموارد الغذائية من حيث القدرة على الإنتاج والتصنيع الغذائي وبما يتناسب كلياً مع احتياجات الأفراد لفترات آنية ومستقبلية. (Quamrul,2012)

ومن أهم الأهداف الاستراتيجية في جميع خطط التنمية الأردنية خلال الخمسين عاماً الماضية هي الاكتفاء الذاتي، والاكتفاء الذاتي لا يعني أن نستغني عن الاستيراد وننتج كل ما نحتاجه إنما يعني بالمعنى الاقتصادي الوصول إلى حالة توازن.

وقد حقق الأردن الاكتفاء الذاتي في خمس سلع رئيسية حسب ما أظهرته نشرة الميزانية الغذائية لعام ٢٠١١، وهي الزيتون و زيت الزيتون و البندورة و الحليب الطازج و بيض المائدة. وأشارت نشرة تلك الميزانية إلى وجود فجوة غذائية في مواد الحبوب خاصة القمح، الذي لا يكفي الإنتاج المحلي من الإحتياجات الاستهلاكية. (نشرة الميزانية الغذائية، ٢٠١١)

ودرجة الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية (الغذاء المنتج محلياً، والغذاء المستهلك)، متدنية جداً بمعنى أن مستوردات الغذاء تعادل أضعافاً مضاعفة للغذاء المصدر، بالتالي إنالفجوة الغذائية بينالاستهلاك والإنتاج الغذائي في الأردن عالية باستثناء (الخضراوات، والفواكه، وزيت الزيتون، والبيض،ومن هنا نستنتج أن سكان الأردن يعتمدون في غالبية غذائهم على الاستيراد من الخارج. (المصري، ٢٠٠٧)

٣-٢-٤ معوقات الإكتفاء الذاتي الأردني:

وكما ورد في التقرير السنوي الذي أطلقه المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد)، ضمن ورشة بعنوان "الأمن الغذائي في البلدان العربية التحديات والتوقعات" (٢٠١٤)، أن الأردن يواجه في مسعاها لتعزيز الاكتفاء الذاتي تحديات جدية ناتجة عن عدة عوامل مقيدة تشمل الجفاف ومحدودية الأراضي الصالحة

للزراعة، ندرة الموارد المائية، وتداعيات تغير المناخ. وأوضح التقرير أيضاً أن هناك عوامل أخرى عملت على تدهور الموارد الزراعية كالسياسات غير الملائمة والاستثمار الضئيل في العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية، وأوضح التقرير العجز الغذائي عبر نسبة الاكتفاء الذاتي وقدرها -٤٦% للحبوب و-٣٧% للسكر، -٥٤% للدهون والزيوت، ونستنتج من ذلك أن العجز يصل إلى نحو نصف الحاجة من المواد الغذائية الأساسية. وأوضح التقرير أن الأردن يواجه مشكلة ندرة المياه التي تعكسها الحصة السنوية للفرد من الموارد المائية المتجددة، والبالغة أقل من ٨٥٠ متراً مكعباً مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يفوق ٦٠٠٠ متر مكعب.

جدول رقم (١٩): نسبة الإكتفاء الذاتي (%) لسلع مختلفة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٣

السلعة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
القمح	٥.٦	١.٩	٤.٦	٣.٠	٢.٧	٠.٧	٢.٠	٤.٣	١.٨	٢.٢	٣.٣
الأرز	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
الشعير	٤.٣	٢.٧	٤.٨	٢.١	١.٦	١.٥	٢.٧	٤.٤	٦.١	٤.١	٤.٢
البطاطا	٨٤.٥	٩٥.١	٩١.٨	٩٠.٦	٨٥.٨	٧٩.٧	٨٠.٩	٨٣.٨	٨٢.٣	٧٥.٣	٦٢.١
السكر	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
الزيتون	١٠٥.١	١٠١.١	١٠٤.٤	١٠١.٨	١٠٨.٥	١٠٦.٧	١٠٩.٢	١٠٢.٤	١٠٣.١	١٠٠.٥	١٠٦.٨
زيت الزيتون	١١٢.٩	١١٢.٠	١١٨.٦	١١٢.١	١١٣.٦	٩٩.٦	٨٢.٢	١٠٦.٨	١٠٤.٣	١٠٦.٨	١٠٩.٨
زيت الذرة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
البندورة	١٨١.١	٢١٢.٤	١٩٠.٩	٢٢٦.٣	٢٧٣.٣	٢٩٠.٩	٢٩٣.٩	٢٠١.٢	٢٢٦.٦	٢٣١.٠	٢٢٧.٤

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الميزانية الغذائية من ٢٠٠٣-٢٠١٣

ويتضح من الجدول رقم (١٩) أن هناك سلعاً إستراتيجية كالأرز والسكر لم يحقق الأردن فيها إكتفاءً ذاتياً، بينما حقق الأردن إكتفاءً ذاتياً في بعض السلع كالبنندورة والزيتون، هذا يعني أنه لا يزال الأردن يعاني من عدم تحقيق نسبة معقولة من الإكتفاء الذاتي في بعض السلع الهامة والضرورية كالأرز كما ذكر سابقاً، الأمر الذي يتطلب مزيداً من الجهود وتغييراً جذرياً في إستراتيجيات القطاع الزراعي للوصول إلى مستويات مقبولة من إنتاج هذه المواد الأساسية.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أظهر المنهج الوصفي الذي عمل على تحليل الأمن الغذائي في الأردن النتائج التالية:

- الاهتمام الكبير من قبل الدولة الأردنية بالاقتصاد الأردني، وقد اتضح ذلك من خلال وضع السياسات الحكومية والإستراتيجيات الوطنية للتنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.
- تأثر الأمن الغذائي الأردني بالأزمة السورية نتيجة الضغط على الإمدادات الغذائية المحلية.
- إن حجم الفجوة الغذائية الأردنية يتسع مع مرور الزمن نتيجة لعوامل عديدة تم ذكرها في الدراسة.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- لا يزال الإنتاج الزراعي متواضعاً ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة الأمر الذي يتطلب توجيه جهود أكبر نحو الزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية واعتماد تكنولوجيا متقدمة لتحسين مستويات الإنتاج الزراعي.
- اتساع الفجوة ما بين الإنتاج المحلي والاحتياجات من المحاصيل الحقلية والعلفية والذي يسهم في تهديد الأمن الغذائي.
- لا تزال المستوردات الزراعية تفوق الصادرات الزراعية الأمر الذي يعمق مشكلة الميزان التجاري الزراعي.
- على الحكومة وضع الاستراتيجيات التي تتضمن تحقيق الأمن الغذائي، وإعادة دراسة سياسة الأمن الغذائي وإيجاد بدائل مناسبة تساعد في التخفيف من حدة الفجوة الغذائية والتخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات.

ثانياً: التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.
- رفع المستوى المعيشي للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية وزيادة دخولهم وتنويعها.
- تقديم حوافز للمزارعين لأغراض تحسين الإنتاج الزراعي، وتقديم النصح والإرشاد لهم، واستخدام تكنولوجيا حديثة تساهم في تحسين مستوى الإنتاج.
- دعم محاصيل التنافسية ذات القيمة الاقتصادية المرتفعة، وتحفيز المزارعين لترشيد استهلاك المياه ونقل التكنولوجيا وتقنيات الحصاد المائي واستصلاح الأراضي، ودعم زراعة محاصيل الحبوب وتوفير البذار للمزارعين، والتوسع في إنشاء المحميات الرعوية في المناطق الرعوية وتنفيذ وسائل الحصاد المائي لهذه الغاية، وتوفير القروض الزراعية الميسرة لمزارعي الحبوب والأعلاف.
- توجيه جزء من المساعدات الخارجية التي ترد إلى الأردن لدعم القطاع الزراعي وتقديم قروض ميسرة للمزارعين لاستصلاح الأراضي وتحسين مستويات الإنتاج.
- الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والإقليمية للدول في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي فيها.
- إعفاء الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية من ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، حيث يرتبط واقع الصناعات الغذائية في الأردن بالواقع الزراعي.
- الحد من الاستيراد مؤقتاً من المنتجات الغذائية التي يمكن إنتاجها محلياً وذلك لحماية الصناعات الناشئة منها.
- دعم سياسات التمويل اللازمة للنهوض بالقطاع الزراعي في الأردن.
- تطوير وتحديث طرق الري للاستفادة القصوى من المياه المتاحة والحد من استنزافها.

- نشر الوعي الإعلامي لدى المواطنين وتوجيههم نحو أهمية الأمن الغذائي وأبعاده الاقتصادية والحضارية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. الدروبي، رانيا ثابت، ٢٠٠٨، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٤ العدد الأول، ص ٢٨٦
٢. دائرة الإحصاءات العامة، تحليل إحصاءات الثروة الحيوانية والنباتية وعلاقتها بالأمن الغذائي في الأردن، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
٣. حمدان، محمد منير، محاضرات في الأمن الغذائي، الجامعة الأردنية، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية.
٤. الحفار، نهايت ياسين، ١٩٩٤، قضايا الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي، دار المعاجم، الطبعة الأولى، الصفحات ١١١/٥٧/٥٥/٤٩/٥.
٥. الفراء، محمد علي، ١٩٨٦، مشكلة الغذاء في الوطن العربي، والأزمة الاقتصادية العالمية، مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع-الكويت، ١٤٠٦ الطبعة الأولى، ص ٧٥/٧٤/٧٢/٦١/٥٧.
٦. النجفي، سالم توفيق ٢٠٠٩، الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.
٧. الفراء، محمد علي، ١٩٧٩، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي، عالم المعرفة (٢١)، مجلد (١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
٨. الجبوري، خلف حمد، ٢٠١٢، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بناية "بيت النهضة"، الطبعة الأولى.
٩. القاسم، صبحي، ٢٠١٠، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن الطبعة الأولى.

١٠. نعيم، معتز، ٢٠٠٨، السكان والأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية، قسم الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٤-عدد أول، ص ٣١٩-٣٢٠
١١. صالح، صالح، ١٩٩٦، التبعية الغذائية واستراتيجية الأمن الغذائي في إطار التعامل بين أقطار المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، مجلد ١٩، عدد ٢١١. رقم المقالة: ١١١، ١٠٧، ١٠٦، ٢٨٧٨٥١٠٦
١٢. الكساسبة، حمد عفنان، ١٩٨٤ الأمن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الأردن.
١٣. بكور، يحيى، ١٩٧٩، مشكلة تأمين الغذاء في الوطن العربي، واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي، المؤتمر السابع لإتحاد الاقتصاديين العرب، دمشق.
١٤. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩.
١٥. ال الشيخ، ٢٠٠٦، المؤتمر الدولي الثاني للموارد المائية والبيئة الجافة، حصاد مياه الأمطار والسيول وأهميته للموارد المائية في المملكة العربية السعودية.
١٦. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد ٣٣، ٢٠١٣.
١٧. وزارة الزراعة، نشرة الأمن الغذائي، العدد ١ تموز ٢٠١٤، رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية ٢٠١٥/٢/٦٤٢، المملكة الأردنية الهاشمية.
١٨. القضاة، أنس، ٢٠١٤، مشكلة الأمن الغذائي العربي والأطر العملية لحلها اعتماداً على الأرقام والحقائق الحالية المنشورة عن (Fao)، الملتقى الدولي التاسع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
١٩. موسوعة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد الثالث، مطانيوس حبيب ص ١٠٢.
٢٠. المرزوقي، عمر فيحان، ٢٠٠٥، مكتبة الرشد، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد.
٢١. عادل كدودة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، اقتصاديات الموارد المائية في المغرب العربي.

٢٢. خصاونة، أحمد، ٢٠٠٥، مبادئ الإقتصاد الكلي. عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٢٣. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٤، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم في سطور.
٢٤. الهزايمة، محمد وعبد المجيد العزام، ٢٠٠٩، الآثار السياسية للتبعية الغذائية، مجلة النهضة المجلد العاشر، العدد الثالث.
٢٥. الكون نيوز، ٢٠١٤.
٢٦. الدويري، محمود، ٢٠٠٧، اشكالية الاستراتيجية الزراعية والمائية وعلاقتها من خلال السياسة الغذائية في الأردن وتكاملها في تحقيق الأمن الغذائي في الأردن، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، عدد ٦٨، ٦٩. ص ١١٦، ١١٧، ١٢٨.
٢٧. دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الميزانية الغذائية، ٢٠١١، العدد التاسع.
٢٨. المصري، خضر ٢٠٠٧، إمكانات الحصول على الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي في الأردن، المجلة الثقافية، عدد ٦٨، ٦٩. ص ٨٦، ٨٨.
٢٩. أثر أزمة تدفق اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة دراسة تحليلية- محافظتي المفرق واربد، استناداً إلى نتائج مسح نفقات ودخل الأسر للعام ٢٠١٠ والمسح الخاص للعام ٢٠١٣.
٣٠. اللحام وعمر بشير، وزارة الزراعة، مديرية السياسات والدراسات، قسم السياسات، ٢٠١٤، الأمن الغذائي تمكين الفقراء من الوصول إلى الغذاء".
٣١. اللحام وعمر بشير، وزارة الزراعة، مديرية السياسات والدراسات، قسم السياسات، ٢٠١٣، تأثير الأزمة السورية على الزراعة والأمن الغذائي في الأردن.
٣٢. مؤسسة الإقراض الزراعي.
٣٣. دائرة الاحصاءات العامة، التقرير السنوي، ٢٠١٤.
٣٤. وزارة الزراعة، الموارد البشرية، التقارير السنوية، ٢٠١٤.

٣٥. وزارة الزراعة، بالتعاون مع وزارتي الصناعة والتجارة، تقرير بعنوان الإطار العام لاستراتيجية الأمن الغذائي في الأردن، ٢٠٠٩.

٣٦. ترانستيك، تقرير بعنوان تقييم القطاع الغذائي في الأردن، ٢٠١٢، وزارة الزراعة.

٣٧. مؤتمر المنتدى السنوي السابع AFED، المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول تحديات الأمن الغذائي، ٢٠١٤.

٣٨. الدغمي، صايل، ٢٠١٣، "الأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن المائي العربي وأثره على الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

٣٩. عبد الحفيظ، سكيبة، ٢٠١٣، "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

٤٠. الشوك، رباب، ٢٠١٠، "التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

٤١. رضوان، رضوى، ٢٠٠٩، تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية والسياسات العربية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

٤٢. الخليل، محمد، ٢٠٠٧، "الأمن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق.

٤٣. خضري، رولا، ٢٠٠٧، "السكان والأمن الغذائي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لسورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

٤٤. خزايلة، رائد، ٢٠٠١، "الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.

٤٥. إسبيتان، خولة، ١٩٩٦، "الصناعات الغذائية الأساسية ودورها في الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

٤٦. عبابنة، قصي محمد سليمان، ٢٠٠٢، الفجوة الغذائية في الأردن (١٩٧٥-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإقتصادية، القاهرة.
٤٧. المقداد، محمد أحمد (٢٠١٣) أثر دور المنظمات الدولية والسياسات الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي العربي، دراسة بحثية مقدمة للملتقى العلمي عن (مهددات الأمن الغذائي العربي)، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٦-٨ أيار، ص ٢٦، ١٣، ١١.
٤٨. يونس، محمود، ٢٠٠٧، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، ص ١٨١.
٤٩. القدرة، ناهض، ٢٠١٣، "إختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، جامعة الأزهر..
٥٠. خصاونة، أحمد، ٢٠٠٥، مبادئ الإقتصاد الكلي. عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
٥١. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، عدد ١٩٩٠، ٢٣٠، ص ٣٢.
٥٢. القاسم، صبحي، ١٩٩٣، الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله، مؤسسة عبد الحميد شومان، ص ١٧٤.
٥٣. حميدات، وليد وعبد الله الربيعي، ٢٠٠٠، الأمن الغذائي في الأردن، دراسة قياسية خاصة بمحصول القمح (١٩٧٤-١٩٩٦)، مجلة الملك سعود، المجلد الثاني عشر، العلوم الإدارية (٢).

- Aido robert, Menash james osei, Tufour thomas, 2013, "**Determinants of household food security in the sekyere- aframplains**", district of ghana" Department of agricultural economics, agribusiness and extension, university of science and technology-ghana.
- Antony santy, 2002, "**Grain marketing strategy in South America to fill the food gap**", Department of Economics and Business Economics Bolivia National University.
- Bashir muhammad, Schilizzi steven, Pandit ram, 2012, "**The determinants of rural household food security in the punjab, pakistan**", School of agricultural and resource economics, the university of western australia, crawley, wa 60009, australia.
- Bahiigwa goodfrey, 1999 "**Household food security in uganda ,an empirical analysis, economic policy research centre.**
- Fao Regional office for near east and north africa, fao representation in jordan, 2014 "**plan of action resilient livelihoods for agriculture and food and nutrition security in area of jordan affected by the syria crisis.**
- Garrett james and Ruel marie, 1999 "**Are determinents of rural and urban food security and nutritional status different, international food policy research institute.**
- issac jad and hassassian nadine, 2001, **Arab agriculture in a globalized world: constraints and potentials**, Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ).
- Omotesho o.a, Adewumi a., lawal muhammad, Ayinde o.e, 2006, "**Determinants of food security among the rural farming households in kwara state nigeria**, African studies on population and health.

- Quamrul, Ashraf.2012 "**Macroeconomics in A Self-Organizing Economy**", **Debates Politiques**, Williams College, Milan. PP, 44-45.
- Timmer peter,2004,**food securityand economic growth**:an asian perspective.
- Thomson And, Metz manfred,1998"**implication of economic policy for food security a training manual**, Food and agriculture organization of the united nation.
- Umezuruike linus opara,2013,"**the evolving dimension and perspective on food security what are the implication for(postharvest technology research, policy and practice. *Int. J. Postharvest Technology and Innovation, Vol. 3, No. 3.***
- Zakari seydou, Ying liu,2014"**Factors influencing household food security in west africa: the case of southern niger**",college of agriculture california state university,chico,ca 95973,usa.